

اقتصاد الكويت يعبر وينهض

أكبر طفرة اقتصادية تنموية على الأبواب

رسالة الحكومة للقطاع الخاص... استعدوا

قروض أو عمليات تمويل، على أن يكون صرف التمويل العقاري للمستفيد لمرة واحدة.

التمويل العقاري المدعوم: تمويل يقدم من الجهات المانحة للتمويل العقاري إلى المستفيد لشراء وحدة سكنية من المطور العقاري أو لبناء القسيمة الحكومية المخصصة من المؤسسة، وتحمل الدولة التكلفة المتعلقة بالفوائد أو العوائد المترتبة عليه، وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأقصى للتمويل العقاري المدعوم والفوائد أو العوائد المترتبة عليه.

التمويل العقاري غير المدعوم: تمويل يقدم من الجهات المانحة للتمويل العقاري إلى المستفيد لشراء وحدة سكنية من المطور العقاري دون تحمل الدولة أي تكلفة متعلقة بالفوائد أو العوائد المترتبة عليه، وذلك وفقاً لأحكام

للشروط والضوابط المقررة في البنك.

- **الجهات المانحة للتمويل العقاري:** البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي التي يدخل نشاط التمويل العقاري ضمن أغراضها.

- **الوحدة السكنية:** وحدة عقارية مخصصة من المؤسسة لسكن المستفيد الذي تنطبق عليه شروط الاستفادة من نظام الرعاية السكنية، ولها حدود ومساحة معينة، سواء كانت مستقلة أو جزء منها، أيًا كان وجودها، قائمة أو على المخطط.

التمويل العقاري: التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهات المانحة للتمويل العقاري للمستفيد، في صورة

قول وفعل... إجراءات الحكومة تمضي بثبات واستقرار نحو تعبيد الطريق لأكبر نهضة اقتصادية تنموية تشهدها البلاد، من نافذة التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية.

مصادر قالت أن مسودة القانون جاهزة وعلى طريق الإقرار، وهو بمثابة رسالة للقطاع الخاص «استعدوا للقدام». التمويل العقاري يعني إنعاش القطاع السكني وإطلاق عجلة المشاريع التي ستنتقل ولن تتوقف بفضل العزيمة والإصرار على الإنجاز.

تنشر «الاقتصادية» الملامح الرئيسية للقانون، وفيما يلي التفاصيل:
المادة الأولى: «التعريفات»

- **المستفيدون:** هم مستحقي الرعاية السكنية وفقاً



25 سنة مدة التمويل ويجوز مد أجل السداد ثلاث سنوات

يجوز الجمع بين
التمويل العقاري
المدعوم وغير
المدعوم

يمكن شراء التمويل
العقاري وكذلك تصكيك
وتوريق التمويل وبيعه
لمستثمرين

قانون التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية... يفتح آفاق تشغيلية وفرص ضخمة

هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية.

الرهن العقاري: الرهن الرسمي الذي يكسب البنك والجهات المانحة للتمويل العقاري حقاً عينياً يرتب حق امتياز على العقار في التقدم والتتبع على باقي الدائنين العاديين والتالين في المرتبة.

الضمان: التزام قانوني يقدمه البنك للجهات المانحة للتمويل العقاري لضمان سداد المتبقي من رصيد التمويل العقاري المدعوم في حال تعثر المستفيد عن السداد وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية.

المطور العقاري: جهة معتمدة من المؤسسة تتولى تنفيذ وتطوير المشاريع السكنية لتوفير وحدات سكنية تلبي احتياجات المستفيد من الرعاية السكنية.

التصكيك والتوريق: تحويل الالتزامات المالية الناتجة من التمويل العقاري إلى منتجات مالية قابلة للتداول بغرض جمع السيولة عن طريق بيعها لمستثمرين آخرين.

المادة الثانية
تسري أحكام القانون على التمويل العقاري المقدم من الجهات المانحة له إلى المستفيد للأغراض التالية:

1- شراء وحدة سكنية من المطور العقاري.
2- بناء القسيمة الحكومية التي يتم تخصيصها من قبل المؤسسة حتى تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية.

المادة الثالثة
يشترط لاستحقاق المستفيد للتمويل العقاري المدعوم استيفائه للشروط العامة المقررة في لائحة القروض العقارية الصادرة من البنك لغرض الشراء أو البناء وفقاً للأحكام المقررة في اللائحة التنفيذية، وفي جميع الأحوال يشترط عدم سبق تمتع المستفيد بالرعاية السكنية من الدولة.

المادة الرابعة
يجوز للمستفيد الجمع بين التمويل العقاري المدعوم وغير المدعوم بمراعاة الضوابط والإجراءات التي يضعها بنك الكويت المركزي.

ويكون المستفيد مسؤولاً عن سداد أصل التمويل العقاري المدعوم وغير المدعوم، بالإضافة للفوائد والعوائد المترتبة على ذلك، وفقاً لشروط العقد المبرم مع الجهة المانحة للتمويل العقاري وضوابط بنك الكويت المركزي.

المادة الخامسة
تسدد جميع التمويلات العقارية على أقساط شهرية متساوية، على ألا تتجاوز مدة السداد الإجمالية 25 سنة من تاريخ توقيع العقد مع الجهة المانحة للتمويل العقاري، ويجوز منح المستفيد فترة سماح سداد الأقساط لمدة لا تتجاوز 3 سنوات تكون ضمن مدة السداد الإجمالية، على

أن يتحمل المستفيد الفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل العقاري المدعوم وغير المدعوم عن فترة السماح.

السداد المبكر للتمويل العقاري القائم أو جزء منه

تلتزم الجهة المانحة للتمويل بالتنازل عن مقدار الفوائد أو العوائد عن الفترة المتبقية من أجل التمويل العقاري الذي تم سداه.

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات التمويل العقاري وإعادة جدولته، وآليات السداد المبكر وفترة السماح وتعريف حالات التعثر وإجراءاتها وإنذار المستفيد.

كما وتلتزم الجهات المانحة للتمويل العقاري بتسجيل حالات هذا التمويل وتقديم الوثائق المتعلقة به، بما في ذلك جداول السداد وحالات التعثر وتقديمها للبنك وفقاً للتعليمات والضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

المادة السادسة

تكون إجراءات صرف التمويل العقاري لشراء وحدة سكنية من المطور العقاري وفقاً لأحكام القانون رقم 118 لعام 2023، ويصرف التمويل العقاري بغرض البناء على القسيمة الحكومية المخصصة من المؤسسة على مراحل الإنجاز وفقاً للشروط والضوابط والمواصفات التي تقررها اللائحة التنفيذية.

المادة السابعة

تلتزم الجهات المانحة للتمويل العقاري بإنذار المستفيد في حال عدم التزامه بالسداد وفقاً لأحكام عقد التمويل، ولها في حالة عدم التزامه بالسداد، إما إعادة جدولة التمويل العقاري بمدة لا تتجاوز 5 سنوات وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مع تحمل المستفيد الفوائد أو العوائد المترتبة على إعادة جدولة التمويل العقاري المدعوم وغير المدعوم، أو اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المستفيد.

المادة الثامنة

يتولى البنك نيابة عن الدولة توقيع عقود مع الجهات المانحة للتمويل العقاري اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون وفقاً للأحكام والضوابط المنصوص عليها، وتلتزم المالية بدفع الفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل العقاري المدعوم للبنك، على أن يقوم البنك بتحويل هذه المبالغ إلى الجهات المانحة للتمويل العقاري وفقاً للشروط والإجراءات المحددة في اللائحة التنفيذية.

المادة التاسعة

يلتزم البنك بتقديم ضمان لصالح الجهات المانحة للتمويل العقاري لسداد الرصيد المتبقي من التمويل العقاري المدعوم في حال تعثر المستفيد عن السداد.

في حال تعثر أحد المستفيدين عن السداد يلتزم البنك بسداد الفوائد أو العوائد المستحقة على التمويل العقاري

المدعوم، بالإضافة لسداد ما تبقى من أقساط للتمويل إلى الجهات المانحة له، أو سداد ما تبقى من الأقساط في تواريخ استحقاقها، وفي حالة سداد كامل رصيد التمويل العقاري المدعوم يسقط المتبقي من أي فوائد أو عوائد مستقبلية بدءاً من تاريخ سداد ذلك التمويل، ويحتفظ البنك بحق مطالبة المستفيد بكل أو جزء من المبالغ المدفوعة لسداد ذلك التمويل العقاري والأعباء المترتبة عليه.

المادة العاشرة

للبنك قبول الحصول على الرهن العقاري مقابل تقديمه للضمان، ولا ينعقد رهن العقار إلا بموجب عقد تمويل عقاري رسمي موثق وفق القانون، ويجب أن يكون العقار معيناً بالذات تعييناً دقيقاً في عقد الرهن، وإلا وقع الرهن باطلاً، ولا يسقط قيد رهن العقار الضامن للتمويل العقاري طوال فترة العقد.

وتبين اللائحة التنفيذية نموذج عقد التمويل العقاري على أن يتضمن جميع البيانات والشروط بما يتفق مع أحكام القانون وضوابط البنك المركزي الخاصة بذلك، ويكون للجهات المانحة للتمويل العقاري وللمستفيد إضافة ما يرويه من شروط لا تتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون واللائحة التنفيذية.

كما يكون للبنك وللجهات المانحة للتمويل العقاري حق امتياز على العقار المرهون.

ولأيجوز للمستفيد التصرف في العقار المرهون بالبيع أو الهبة أو غيرهما من التصرفات، أو ترتيب أي حق عيني عليه، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك أو الجهة المانحة للتمويل العقاري، على أن يكون المتصرف إليه من مستحقي الرعاية السكنية ممن لم يسبق لهم الحصول على تمويل عقاري، وبشرط قبوله الحلول محل المستفيد في الالتزامات المترتبة على عقد التمويل العقاري، كما وتحدد اللائحة التنفيذية آلية وإجراءات تسجيل الرهن المشترك وإدارته والتصرف فيه.

المادة الحادية عشر

يجوز للبنك أو أي جهة يحددها الوزير المختص شراء التمويل العقاري كله أو بضعه المقدم للمستفيدين من الجهات المانحة للتمويل العقاري بناءً على اتفاق مع تلك الجهات، وتصكيك وتوريق هذا التمويل وبيعه إلى المستثمرين، كما يجوز إعادة شرائه، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وضوابط بنك الكويت المركزي وهيئة الأسواق عند الإدراج.

المادة الثانية عشر

يصدر بنك الكويت المركزي قواعد وضوابط منح التمويل العقاري بما في ذلك معدل الفوائد أو العوائد المترتبة عليه.

التداولات الاستثنائية إجابتها ليست لدى الشركات!

5 حالات تؤدي
لنشاط استثنائي
ليس لها علاقة
بصفقات أو معلومات
جوهريّة

ملف النشاط
غير الاعتيادي يبحث
عن حلول عملية
مكملة للاستفسارات
التقليدية

تتعقب استغلال
المعلومات
أو الاستفادة منها
محور مهم وجوهري
واستثنائي

جزء من كشف
مبررات الصعود الربط
الإلكتروني والإفصاح
الفوري متى تحققت
نسبة 5 %



معلومات لتحقيق مكاسب خاصة.

الجزء الثاني من معالجة هكذا ملف هو الاستمرار في تعميق مراقبة إفصاحات الشركات وتوقيتها وتوقيت التعاقدات وتوقيت تنفيذ الصفقات وتوقيت توقيع العقود، وربطها بتوقيت النشاط على السهم، مروراً بحسابات الأطراف التي قامت بالبيع والشراء، حيث يحسب مؤخراً التطور الذي شهده أحد الإفصاحات عن صفقة تمت قبل شهر وتم ذكرها بتاريخ النفاذ.

5 أسباب للنشاط الاستثنائي ليس لها علاقة بصفقات أو معلومات جوهريّة:

- 1- بعض الشركات يكون سبب نشاط أسهمها عملية استحواذ جزئي أو بيع من بعض التحالفات أو الأشخاص أو الصناديق، وبالرغم من أن الشركة يمكنها معرفة من قام بالبيع والشراء على السهم من خلال طلب سجل المساهمين، لكن لا يمكنها الإفصاح أو الإعلان نيابة عن المستثمر أو كشف خصوصياته الاستثمارية وهي دون نسبة الإفصاح.
- 2- بعض الشركات ذاتها تكون سبب في النشاط على السهم من خلال ممارسة حقها في شراء أسهم الخزنة، وهذا الأمر لا يعتبر معلومة جوهريّة مؤثرة، وبعض الشركات عند الاستفسار لا تعتبره من المعلومات الواجب الإعلان عنها.
- 3- بعض الحالات تكون مضاربة بحتة في إطار الشراء القانوني.
- 4- بعض الحالات تكون بهدف زيادة ملكية من جانب كبار الملاك الرئيسيين.
- 5- حالات أخرى تقوم بها محافظ محسوبة على المجموعة ضمن تنشيط السهم للحفاظ على سائلية ودرجة دوران ضمن استيفاء معايير الانتقال للسوق الأول.

«العيد» تداولت فيها كمية أسهم بلغت نحو 1.3 مليون سهم، تشكل نحو 4.36 % من رأسمال الشركة، وبالإستفسار من الشركة عن سبب النشاط أكدت أنه لا توجد لديها معلومات جوهريّة، لكن سبب النشاط كانت له مبررات أخرى ليس لدى الشركة علم بها، لذلك كانت إجابة الشركة صحيحة، لكن أين مبرر النشاط؟ الأمر يحتاج جهود إضافية مكملّة لمعالجة ذلك الملف.

الحالة الثالثة: النشاط الاستثنائي والقياسي غير المسبوق على سهم «أولى وقود»، الذي سجل قيم تداول غير اعتيادية بمئات الملايين لجلسات متتالية، ولم يكن لدى الشركة أي مبررات أو متغيرات جوهريّة تبرر ذلك النشاط.

جزء من الشفافية والحل

بعض الحالات يكون مبرر النشاط عمليات تملك لنسبة 5 % فما فوق، ومعروف أن المهلة القانونية تمنح الشركات فترة طويلة تصل إلى 5 أيام عمل للإفصاح، و10 أيام للإعلان عن نسبة التغيير بمقدار 0.5 %، وأحد الحلول الجزئية لتبرير النشاط هو الربط الإلكتروني الشامل الذي يضمن الإفصاح الفوري متى ما تحققت المصلحة 5 %.

المعادلة الأهم

ما يهم المستثمرين بالدرجة الأولى هو أن تكون التداولات نزيهة بنسبة 100 %، وخالية من أي استفادة من معلومات داخلية أو استغلال معلومات متوافرة لطرف دون آخر. حيث أن الاستفادة من المعلومات تأتي في إطار التبرج غير النزيه، والقوانين تجرّم استغلال أي

كشفت التداولات التي تمت على أسهم شركة العيد للأغذية في جلسة الثلاثاء 14 أكتوبر، والتي بلغت نحو 4.360 %، أن سبب النشاط في مكان آخر، والشركة لم يكن لديها أي مبرر أو علم بسبب التداول الكبير على السهم.

منذ بداية طفرة النشاط الذي شهدته بورصة الكويت خلال العام الحالي، وجهت البورصة عشرات الاستفسارات إلى الشركات المدرجة تسأل عن سبب النشاط. في المقابل تأتي إفصاحات أغلبية الشركات بالجواب التقليدي والاعتيادي بأنه ليس لديها أي متغيرات جوهريّة أو أسباب تبرر النشاط.

التداولات الاستثنائية التي دفعت البورصة لتوجيه استفسار لشركة «العيد» مؤخراً كانت لها أسباب أخرى، وهي عمليات بيع قام بها نظام استثمار جماعي على أسهم الشركة، في الوقت الذي لم يكن لدى الشركة أي علم بما حدث أو بسبب النشاط، كما أنه لم يكن لديها متغيرات أو أحداث تبرر النشاط.

حالات نشاط استثنائي شهدتها البورصة مؤخراً

الحالة الأولى: شهد السوق مؤخراً حالة نشاط استثنائي على سهم «أسيكو» ولم يكن لدى الشركة أي متغيرات إيجابية تبرر النشاط، واتضح لاحقاً أن هناك تحالفين يقومان بالشراء المكثف على أسهم الشركة في عملية استحواذ جزئي متوازية. وفي هذه الحالة كانت إجابة الشركة محل النشاط صحيحة 100 %، عندما جاء ردها على شركة البورصة بأنه ليس لديها معلومات جوهريّة مؤثرة يمكن أن تسبب النشاط.

الحالة الثانية: في جلسة نشاط استثنائية لسهم

تطلعات المساهمين لعدم إطالة أمد وقف «العيد»

مستثمرون متنوعون يملكون 45.22 %

العيد للأغذية
ALEID FOODS

الشركة مدرجة منذ 17 عاماً وتعتبر أكبر شركة أغذية في السوق



تحافظ على توزيعات مجزية للمساهمين، جعلت من السهم وعاء استثماري مدر مصنف ضمن الشركات التشغيلية، وهو ما ساهم في تنوع قاعدة المساهمين ما بين أفراد وصناديق محلية ومستثمرين خارجيين.

تحرص على عقد مؤتمر محللين للشفافية.
• تأكيد الشركة في بيانها الرسمي على الالتزام والتعاون بشكل كامل وشفاف مع الجهات الرسمية.
• يذكر أن الشركة خلال السنوات الأخيرة

• تتقرب الأوساط الاستثمارية مصير شركة العيد للأغذية، أملين ألا تطول مرحلة وقف السهم عن التداول، في ظل النشاط الذي يشهده السوق وحلول استحقاق فترة البيانات المالية للربع الثالث، والمضي نحو نهاية السنة المالية.
• عودة السهم للتداول يمثل أولوية لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بما يعزز من جاذبية بورصة الكويت كسوق مالي موثوق يلبي تطلعات المستثمرين محلياً ودولياً.
• «العيد» شركة مدرجة في البورصة منذ أكتوبر 2008، أي منذ 17 عاماً، وتملك العديد من الوكالات الغذائية والشركات التابعة والزميلة.
• العيد رغم أنها مدرجة في السوق الرئيسي

قيمة استثمار تحالف خصصة البورصة تضاعف 15.990 مرة

قيمة حصة الخصصة
البالغة 14.41 % لكل
فائز تبلغ حالياً 109.268
مليون دينار

القيمة السوقية للبورصة
742.87 مليون دينار
وحصة 44 % قيمتها
327.8 مليون

خصصتها البالغة 44 % بنحو 327.805 مليون دينار كويتي. وتقدر القيمة السوقية لشركة البورصة حالياً بنحو 742.870 مليون دينار كويتي. خصصة البورصة تعتبر أنجح صفقة تمت في العشرين عاماً الأخيرة لصالح القطاع الخاص.

مليون دينار كويتي بنسبة نمو تقدر بنحو 1506 % تقريباً. القيمة الإجمالية لعطاء الخصصة بلغ نحو 20.5 مليون تقريباً، على أساس 86.79 مليون سهم بواقع 28.93 مليون سهم تمثل 14.41 %.

بلغت قيمة سعر سهم البورصة وفق آخر إغلاق 3.777 دينار للسهم، مقابل 237 فلساً قدمه التحالف الذي فاز بخصصة البورصة في فبراير 2019. قيمة حصة كل شركة فازت بنسبة 14.41 % بلغت 6.8 مليون دينار كويتي، حالياً القيمة السوقية لذات الحصة تقدر بقيمة 109.268

على غير المعتاد تلقى الرئيس التنفيذي لإحدى الشركات المشطوبة قبل فترة رسالة مفادها «لا تداوم» انتهى المشوار. لم يتم ذكر أي أسباب للرئيس المقال، الشركة من الشركات التشغيلية الممتازة، لكن الإهمال وسوء الإدارة قادها للمصير المحتوم.

رئيس تنفيذي لشركة مشطوبة من الإدراج تمت إقالته برسالة

نشاط السوق المالي يوفر فرص استثمارية بعوائد تخفف العبء على ميزانية الدولة

السوق يحتاج ثقة فقط
وعمق في الأدوات التي
تستوعب السيولة

10 مكاسب وفوائد
جوهريّة لتعزيز النزعة
الاستثمارية

السوق المالي على مفترق
طرق جميعها إيجابية وفرصة
جوهريّة لنهضة مستدامة

تأسيس أنظمة استثمار
جماعي برؤوس أموال
ضخمة أهم ثوابت السوق

والاستفادة من مشروعات خطة التنمية، وذلك عبر المساهمات والاكتتابات والاستثمار في أسهم الشركات التي ستشارك وتستفيد من مشاريع الدولة الجامبو التي يتم تجهيزها وترتيب أوراقها في شتى المجالات.

- تحسين مستويات الدخل عبر عوائد الاستثمار سينعكس إيجابياً على كثير من القطاعات، من خلال تحسن مستويات الصرف وتغذية دورة النشاط الاقتصادي التي تترتب على بعضها البعض.
- معالجة بعض الفجوات ذات الصلة بضعف التسعير العادل للأصول، وجذب المزيد من المؤسسات الإقليمية والعالمية.

- تحفيز كل الأطراف المعنية بالسوق المالي لتنمية السوق وتطويره والتسريع بتعزيز عمق الأدوات الاستثمارية والمشتقات وحتى الأوراق المالية المدرجة لتستوعب مرحلة التحول.

- نشاط السوق المالي يمثل مصدر إيرادي لقطاعات متعددة، "البنوك، شركات الوساطة، المقاصة، شركات الاستثمار، شركة البورصة".

المدخرات في فرص تحقق عوائد مقبولة يمكنها أن تسد فجوة وتخفف من عبء المطالب المستمرة بتحسين الرواتب.

- التحول نحو الاستثمار سيعزز ويرسخ النهج الاستثماري الذي سينافس النزعة الاستهلاكية بقوة، حيث أنه مع وجود فرص جيدة بعوائد معقولة ومستقرة سيتولد نهج ادخاري استثماري.

- تعزيز ثقافة الاستثمار الداعمة لتلبية متطلبات مثل التعليم الجيد والسكن وغيرها من الأعباء التي تشكل أهم الدوافع للمطالبة بتحسين مستويات الدخل.

- جذب سيولة مدخرة في حسابات بلا عوائد، مثل حسابات الجوائز على سبيل المثال لا الحصر، وحسابات تحت الطلب، أو سيولة متراكمة بعضها يجد طريقه للإنفاق الاستهلاكي أو السياحة والسفر.

- توطين أكثر للدينار في السوق المحلي الذي يصنف بين الأسواق الأكثر أماناً والأعلى عوائد ومزيد من الجاذبية للمستثمرين الأجانب.

- تحفيز المواطنين وأصحاب الملاعة على الشراكة

نبهت مصادر استثمارية مراقبة إلى أن السوق المالي المحلي يمر في منحى إيجابي مستقر بثبات لم يشهده منذ سنوات، وأنه أخذ في النهوض من جديد وفق أسس وعوامل ذات علاقة بتغيرات تشريعية، وأخرى تخص البيئة الاستثمارية ونضوج أعمال وأنشطة الشركات، وعودة التحالفات والاستحوادات، مروراً بدور رقابي أكثر وعياً ونضجاً من السابق وبإجراءات مغايرة، وصولاً إلى دخول شركات عالمية قصدت السوق الكويتي بتواجد إقليمي.

وأضافت المصادر أن نهضة السوق المالي تحتاج إلى دعم استدامة تلك الصحة بمزيد من الأدوات الاستثمارية وأنظمة الاستثمار الجماعي والمحافظة المؤسسية "الجامبو"، والذي من شأنه أن يخلق سوق مستقر ومستدام ومتنوع الفرص والعوائد.

لكن ماهي مكاسب تعزيز قوة السوق المالي للحفاظ على استدامته؟

- تشجيع وتحفيز المواطنين على استثمار

على مدار الأشهر الماضية تأسست عشرات الصناديق الاستثمارية الأجنبية التي يتم تسويقها في السوق المحلي من جانب شركات ومؤسسات محلية، وتوجيه هذه السيولة للأسواق الخارجية، حيث تكون مهمة السوق المحلي الاكتتاب وتغطية رؤوس أموال تلك الصناديق فقط.

**صناديق
أجنبية
المنشأ**

دعت مصادر إلى دراسة مقترحات تأسيس أنظمة استثمار جماعي برؤوس أموال ضخمة بالشراكة بين القطاع الخاص والأفراد والحكومة، حيث سيكون لها بصمة كبيرة في دعم تطوير الثقة وتعميق مؤسسية التداولات.

**صناديق
جامبو**

صندوق الأسرار:

1 غرامة كبيرة عرقلت صفقة عقارية ضخمة، لكن الآمال لا تزال قائمة. في المقابل هناك أطراف مهمة بشراء الأصل.

2 شركة استثمار أضاعت فرصة ثمينة على مجموعة تجارية كبرى في شهر سبتمبر. الجدير ذكره أن الشركة تعتبر أنها من الرواد ومن شريحة «الكيانات الفضائية» وما حد يطولها.

3 غرامة وجزاء ينتظر إحدى الشركات بسبب ممارسة غير قانونية واضحة وضوح الشمس، وخطأ إجرائي مخالف للقانون، كان مستغرب الوقوع فيه رغم جيش القانونيين.

4 أسبوع الحسم للبيانات المالية للبنوك عن فترة الأشهر التسعة من 2025.

5 من المنتظر أن تظهر ملكيات جديدة في إحدى المجاميع الاستثمارية بعد عمليات ترتيب الأوضاع والأوراق التي قامت وتقوم بها.

6 شركة استثمارية كبرى ستشهد تغيرات في الهيكل الرئيسي وترتيبات أشبه بحركة تنقلات.

7 ملكية في استثمار خارجي لإحدى الشركات تتفاوض بشأنه جهة خليجية. حصة الشركة الكويتية ليست ضمن نطاق التفاوض، كل الفائدة أن الشركة المحلية ستستفيد من دخول شريك مليئ وتسعير للاستثمار، ومستقبلاً قد يتم البيع أو التعاون والاستمرار في تحقيق أرباح من نمو قيمة الاستثمار.

8 مستشار شرعي مفاجأة عمل مع المجموعة المتوافقة... بالتوفيق والسداد.

9 نائب الرئيس والرئيس التنفيذي السابق، بعد أن صدر حكم جديد مؤخراً بقبول فتح القضية التي تمت إجراءاتها في عهده، يعيش في قلق وترقب، خصوصاً وأن الملف متشعب والمبلغ ضخم.

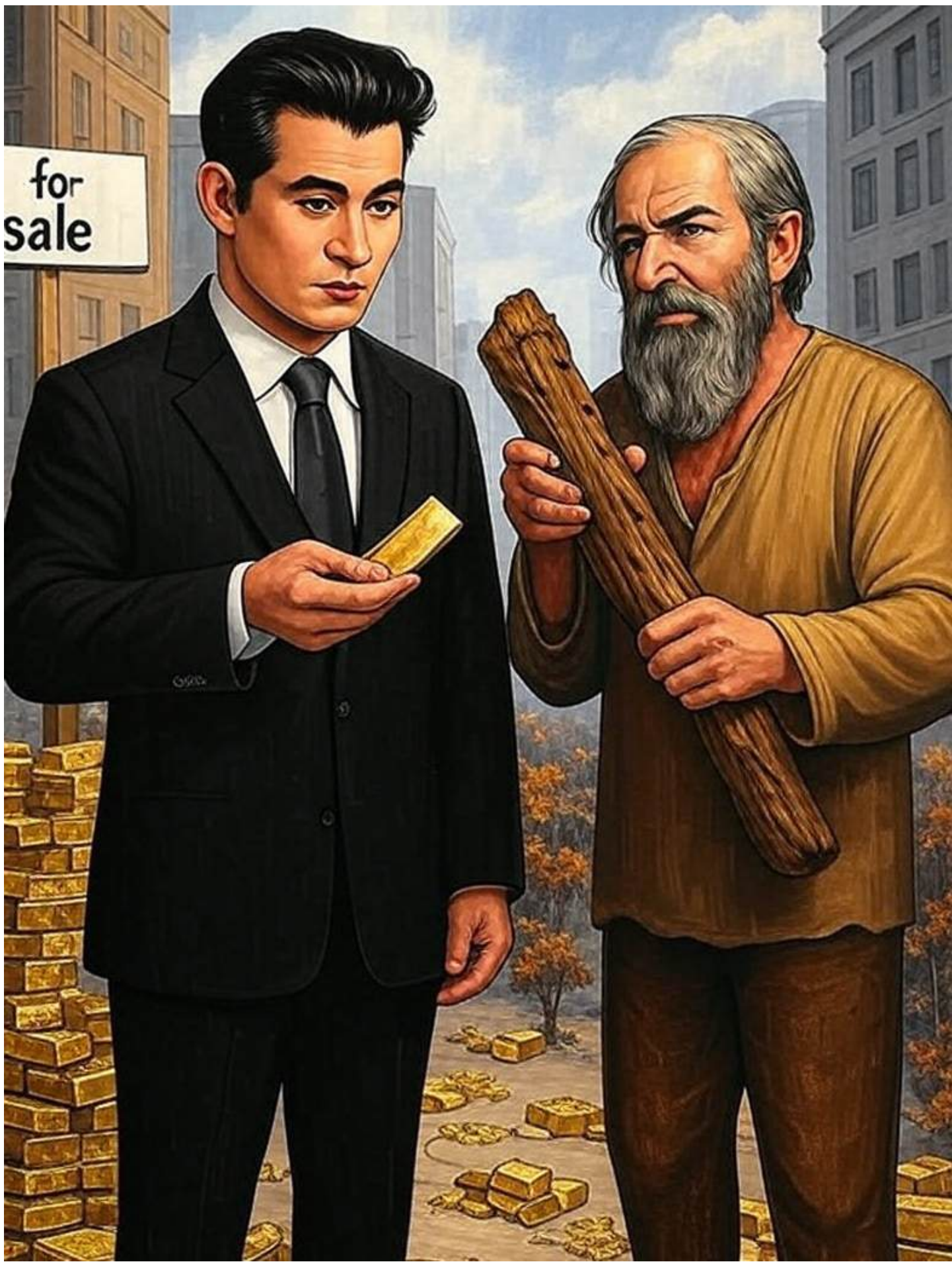
10 رئيس مجلس إدارة شركة معنية بملف نقل أسهم استفسر عن الملف بالكامل وطلب تقرير مفصل.

11 ممثل لإحدى الشركات استقال مؤخراً بسبب عدم التوافق، والشركة أساساً كانت بالنسبة للمجموعة استثمار غير أساسي.

12 نصح أحد المقربين من شخصية اقتصادية بضرورة التريس والتركيز، حيث أن كثرة الخروج من كل نافذة بشكل متكرر غير جيد.



الشريك الثري والشريك الفقير وخلط الذهب بالخشب



في سالف العصر والزمان كان هناك كيان، بالمسمى الرسمي على الورق معترف به أنه مؤسسة «عاله - مية»، لكنه في الواقع أقرب إلى المؤسسة الوهمية، كونها خاوية على عروشها، فهي لا تحتوي على أصول جوهرية أو أصول مدرة، بل كلها كانت عبارة عن كيان ورقي من الداخل والخارج لا قيمة لها حتى في سوق «الخشب»، لكنهم يروجوا كذبا أنها أصول من فصيلة الذهب.

دار أصحاب «الكيان» الورقي لبيعه يميناً ويساراً، شمالاً وجنوباً، وكل من يفتح أبوابه ويطلع على بياناته ومحتواه يخرج مزكوم الأنف، فما تحت «الزولية» ليس كما فوقها.

حدث ولا حرج، «الميزانية» تحتوي على كل أصناف الملاحظات السلبية والممارسات غير الحسنة، فأقل ممارسة فيها من عيار «غسل الأموال» وصاعداً، حتى أن الشروط الجزائية التي كان يوقعها المشترون المحتملون لم تدفع بسبب الخوف من نشر «الفضائح» و«الغسيل القذر» على الملأ بعد الاطلاع على البيانات.

في نهاية المطاف، وبعد جهد جهيد، وفشل تلو الفشل في التخلص من هذا الكيان، أتى أحد «الأشقياء» في الدنيا قبل الآخرة، واقترح اقتراح نال إعجاب أصحاب البطون الواسعة وأعجبوا فيها حد الجنون.

بدأ الشقي ومجموعة الأشقياء من حوله في رسم الخطة الشيطانية لإلتهام الغنيمة السمينة، وكانوا يعلمون أنهم سيواجهون مقاومة شرسة، لذلك أعدوا كل العدة لتخطي وقفز كل الحواجز، وشياطين الإنس كثر ممن يسهلون التهام ما ليس لهم.

وفي نهاية المطاف تم المراد، والتهموا الغنيمة الثمينة، وخلطوا «الذهب بالخشب»، وصاحوا في القوم يروجون أن الخشب ذهب، وجندوا كل الأبواق الفاسدة في المدينة، وأهل التزيف والتزوير، وأصحاب الأفلام المسمومة في كتابة التقارير الرنانة، يرددون في معزوفة واحدة متناغمة اللحن بأن الخشب ذهب، ليس هذا فقط بل سيتحول إلى ألماس في القريب.

وبعدما وقعت واقعة «السطو» في غفلة من الزمن تحت ضغط بهرجة الأرقام وقلب الحقائق المرة إلى عسل المانوكا النيوزيلندي، تكشف كل «الخياس»، فالخشب ليس ذهب، وأصفار الأرقام التي كانت على اليمين، أصبحت على اليسار بلا قيمة.

وخدع الشريك الفقير، الشريك الغني خدعة ستبقى أمد الدهر علامة مميزة وفارقة في سجلات المحتالين، أمثال مادوف وربعه المحترفين. ومن مآسي القصة أن الشريك الفقير تحول إلى «ديناصور» جائع مفترس، بات يأكل الأخضر واليابس من أمامه في سبيل الدفاع عن وجهة نظره

الهاوية، وسينكشف أمره قريباً بعد أن يبدد جميع الأصول ويصل إلى الحديد، ولن يبقى له سوى «الخشب» الذي لن يحقق له شيئاً سوى أنه سيخرج بوجه أسود مثل «الدخان الأسود عندما يحترق الخشب».

وتذكر دائماً أن من تعدى على حدود الله سيخسفه الله إلى سابع أرض، وأفعال هذا المحتال تخطت كل الحدود والسدود والموانع، حتى افترى على كل الثوابت لطمث التاريخ وتزييفه.

وقيل في روايات الأولين، ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع!!! وإن غداً لناظره قريب... التصحيح قادم.

بأن أصوله من ذهب، وهو الوحيد على ظهر الكرة الأرضية الذي يصدق نفسه ويعتقد أن أصوله من ذهب، والعالم كله يراها «خشب» بالنظر المجرد ولا يحتاج هذا الخشب إلى فحص مجهري.

وبات الشريك الفقير يبيع في أصول الشريك الغني يمين ويسار بشكل هيسيري، دون أن يفرق بين ما هو ثمين وما هو أقل في الأهمية والأولوية، حيث أصيب «بلوثة» عقلية، ولم يعد على لسانه سوى «بيع بيع بيع»، خوفاً من انكشاف أمره، لكنه يهرول نحو

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

التدقيق الداخلي في قطاع الاتصالات: ضمان الأداء والابتكار

بقلم - محمد عثمان

مدير تدقيق داخلي

.CPA, CIA, CMA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA

يضم سوق الكويت للأوراق المالية 140 شركة مدرجة، من بينها 4 شركات اتصالات تشكل عصب البنية التحتية الرقمية في السوق. ورغم محدودية عددها، إلا أن تأثيرها كبير من حيث حجم الإيرادات، عدد المشتركين، ودورها في دفع عجلة الاقتصاد الرقمي. هذه الشركات، مثل Zain و Ooredoo و stc الكويت، تقدم خدمات متقدمة تشمل شبكات 5G، المحافظ الرقمية، وخدمات الأعمال، مما يجعل التدقيق الداخلي ضرورة استراتيجية لضمان الجودة والاستدامة والأمان التشغيلي. الأنشطة والوظائف المتخصصة في شركات الاتصالات والمخاطر المرتبطة بها علي سبيل المثال وليس الحصر...

إدارة البنية التحتية والشبكات (شبكات 5G والخدمات السحابية)

• تشمل تصميم وبناء وتشغيل الشبكات الأساسية للهاتف المحمول والإنترنت، بما في ذلك شبكات الجيل الخامس 5G، الأبراج، الكابلات، مراكز البيانات، والمراكز السحابية. الهدف هو ضمان تغطية واسعة، سرعات عالية، وخدمات مستقرة للمستخدمين والأعمال.

• لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: انقطاع الخدمة لفترات طويلة نتيجة أعطال فنية أو هجمات إلكترونية، تأخير في تحديثات التكنولوجيا مثل التحول إلى Open RAN، مما يقلل القدرة التنافسية، تكاليف مرتفعة في إنشاء أو تحديث البنية التحتية قد تؤثر على الربحية، فقدان العملاء لصالح المنافسين في حال ضعف جودة الشبكة. مثال: توقف مركز بيانات لبضع ساعات قد يعطل خدمات الإنترنت والهواتف الذكية لمئات الآلاف من العملاء ويؤثر على سمعة الشركة.

• من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة خطط الطوارئ للتأكد من جاهزية التعامل مع انقطاعات الشبكة أو الكوارث، تقييم مشاريع التوسعة الرقمية مثل نشر Open RAN أو إدخال خدمات 5G، ومتابعة مدى الالتزام بالجدول الزمني والميزانيات، مراقبة تقارير الأداء الفعلي للشبكة ومقارنتها بمؤشرات الأداء المستهدفة (مثل نسبة التغطية، زمن الاستجابة)، التحقق من ضوابط الأمن السيبراني في مراكز البيانات والسحابة لضمان حماية الخدمات من الاختراقات.

إدارة الخدمات الرقمية والعملاء (التطبيقات والفوترة)

• تشمل التطبيقات الذكية مثل MyZain و Ooredoo App و stc App لإدارة الخطوط، دفع الفواتير، الاشتراك في الباقات، وخدمات العملاء عبر المنصات الرقمية. الهدف هو تسهيل تجربة العميل وضمان استمرارية الخدمة على مدار الساعة.

• لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر

مثل: أخطاء في الفوترة قد تؤدي إلى استياء العملاء أو فقدان إيرادات، تعطل التطبيقات أو بطء الاستجابة يضر بتجربة المستخدم، ضعف حماية البيانات قد يؤدي إلى تسريب معلومات العملاء. مثال: إصدار فاتورة غير دقيقة لعدد كبير من العملاء قد يخلق أزمة ثقة ويؤثر على سمعة الشركة.

• من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: مراجعة أنظمة الفوترة الرقمية والتحقق من دقتها، اختبار كفاءة التطبيقات وقنوات الخدمة الرقمية، تقييم ضوابط حماية بيانات العملاء من الوصول غير المصرح به، فحص استجابة الشركة للشكاوى الرقمية ومدى سرعة حلها.

الخدمات المالية الرقمية (Fi Tech)

• تشمل تقديم المحافظ الإلكترونية، خدمات الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الرقمية. بعض الشركات توسعت لتقديم بطاقات رقمية وخدمات مالية مبتكرة لتعزيز ولاء العملاء.

• لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: عمليات احتيال مالي أو استخدام الحسابات لأغراض غير قانونية، ضعف ضوابط الامتثال مع تعليمات البنك المركزي والجهات الرقابية، تعطل المنصات المالية مما يسبب تأخير في المعاملات. مثال: فشل نظام المحفظة الرقمية في يوم ذروة (مثل الأعياد) قد يضر بالآلاف العملاء في وقت حساس.

• من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: فحص الأنظمة المالية الرقمية واختبار الضوابط ضد الاحتيال، مراجعة الالتزام باللوائح المالية المحلية والدولية، التأكد من وجود خطط بديلة لضمان استمرارية المعاملات، مراقبة جودة الشراكات مع مزودي الخدمات المالية.

التحول الرقمي والاستدامة

• تنفيذ مشاريع رقمية كبرى مثل نشر شبكات 5G، الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وإنشاء مراكز بيانات سحابية. الهدف هو تعزيز الابتكار وتقديم خدمات مستقبلية.

• لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: تأخير تنفيذ المشاريع أو تجاوز الميزانيات المقررة، فشل بعض المبادرات الرقمية في تحقيق العائد المتوقع، مخاطر التوافق مع القوانين البيئية أو متطلبات الاستدامة. مثال: مشروع لتحويل مركز خدمة العملاء إلى نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي قد يفشل إذا لم يتم تدريب الموظفين بشكل كافٍ.

• من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة خطط المشاريع الرقمية ومراقبة تقدم التنفيذ، التحقق من التعاقدات مع الشركاء التقنيين ومدى التزامهم بالمعايير، تقييم نتائج المشاريع مقابل أهدافها المعلنة، مراجعة مبادرات الاستدامة مثل ترشيد استهلاك الطاقة في الشبكات.

الامتثال التنظيمي وحماية البيانات

• ضمان الالتزام بمتطلبات هيئة تنظيم الاتصالات، القوانين المحلية، ومعايير حماية البيانات وخصوصية العملاء.

• لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: فرض غرامات من الجهات الرقابية عند الإخلال باللوائح، تسرب بيانات العملاء مما يسبب أضرار مالية وسمعة سلبية، تقصير في حماية حقوق المستهلك مثل سهولة إلغاء الاشتراكات. مثال: تسرب بيانات آلاف العملاء قد يؤدي إلى عقوبات صارمة وفقدان الثقة.

• من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة سياسات الخصوصية وضمان التزامها باللوائح، اختبار جاهزية فرق العمل للتعامل مع تفتيش الجهة التنظيمية، تقييم ضوابط أمن المعلومات ومتابعة تقارير الحوادث، متابعة تنفيذ التوصيات التصحيحية بعد أي اختبارات أو تفتيش خارجي.

باختصار، يعمل التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي لشركات الاتصالات، حيث يساعدها على التنقل في بيئة الأعمال المعقدة والمخاطر المتزايدة، ويساهم في تحقيق النمو المستدام وتعزيز القيمة للمساهمين والعملاء.

باكستان على جبال الذهب هل تقودها الثروة المعدنية لتكون نمر اقتصادي؟

بقلم - ليما راشد الملا



في قلب جنوب آسيا، تقف باكستان على كنز جيولوجي لم يُفتح بعد. خلف جبال بلوشستان الوعرة وسهول البنجاب الخصبة، تختزن الأرض أكثر من 92 نوعًا من المعادن الثمينة، تُقدّر قيمتها بين خمسة وثمانية تريليونات دولار أمريكي. ومع ذلك، تبدو هذه الثروة كالحلم المؤجل، إذ لا تزال البلاد تُصدّر أقل من 0.1% من إجمالي صادرات المعادن في العالم.

الطريق بين الفرصة والمخاطرة

تحويل باكستان إلى مركز عالمي لتعدين المعادن يتطلب أكثر من مجرد نوايا طيبة أو اتفاقيات على الورق. فالبنية التحتية للطاقة والنقل بحاجة إلى مزيد من التطوير، كما يجب تعزيز الشفافية والحوكمة في قطاع التعدين الذي لطالما اُتهم بالفساد وسوء التوزيع. وفي المقابل، يمثل دخول شركات أجنبية كبرى فرصة حقيقية لتوفير التمويل والتكنولوجيا والخبرة، بشرط أن يُدار التعاون بشفافية تضمن مصلحة الاقتصاد الوطني لا مصالح الأطراف الخارجية فقط. إن نجاح باكستان في استغلال ثرواتها المعدنية قد يفتح أمامها بابًا واسعًا لتفوقها الاقتصادي، ويجعلها أحد أكبر موردي المعادن في العالم خلال العقد المقبل. فهل ستمكن باكستان من تحويل كنوزها المدفونة إلى محرك للنهوض الاقتصادي، أم ستبقى ثروتها المعدنية لعنة جديدة تُضاف إلى سجل الفرص الضائعة؟

وتوقف مرارًا قبل أن يُعاد إطلاقه مؤخرًا بشراكة جديدة بين الحكومة الباكستانية ومستثمرين دوليين. هذا المثال يؤكد بدقة التحدي: كيف يمكن تحويل الثروة الخام إلى صناعة وطنية منتجة وتنافسية. **عيون واشنطن على المعادن الباكستانية** في السنوات الأخيرة، بدأ الاهتمام الأمريكي يتزايد بالثروات المعدنية في باكستان، خصوصًا مع صعود الطلب العالمي على الليثيوم والكوبالت — وهما عنصران حيويان لصناعة البطاريات والسيارات الكهربائية. وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أشار بوضوح إلى رغبة واشنطن في "استكشاف فرص الاستثمار في المعادن والهيدروكربونات الباكستانية"، خاصة بعد توقيع اتفاق تجاري جديد يتضمن التزامات استثمارية أمريكية في مجالات التعدين والطاقة. باكستان لم تعد مجرد لاعب إقليمي محدود، بل أصبحت ورقة جيو-اقتصادية مهمة في المعادلة العالمية فيما يخص الموارد الاستراتيجية.

تغطي الثروات المعدنية في باكستان مساحة شاسعة تصل إلى نحو 600 ألف كيلومتر مربع، أي ما يقارب 80% من مساحة البلاد. وتشمل احتياطات ضخمة من النحاس والذهب والفحم، إضافة إلى معادن استراتيجية مثل الليثيوم والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة التي تمثل عصب الصناعات التكنولوجية الحديثة.

ثروة خام في اقتصاد واعد

على الرغم من هذا الغنى الطبيعي، يواجه الاقتصاد الباكستاني تحديات مثل كل الاقتصاديات في العالم. في المقابل، تبقى الموارد المعدنية غير مستغلة بالكامل، لأسباب تتراوح بين تهئية البنية التحتية والسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، الضخمة التي تسهم في استغلال تلك المكامن. تاريخيًا، تسعى باكستان للاستفادة من بعض مشاريع التعدين الكبرى مثل مشروع "ريكو ديك" في بلوشستان، أحد أكبر مناجم النحاس والذهب في العالم. لكن المشروع واجه تحديات مع شركات أجنبية



تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

الشال : أونصة الذهب قفزت 60.4 % إلى 4,210 دولار بارتفاع لم يحدث منذ 46 عاماً

الضغوط التي يتعرض لها الدولار كعملة الاحتياط العالمي أبرز أسباب دفع الذهب للصعود



عالم تحدث انفراجة في علاقات أقطاب العالم الاقتصادية والسياسية مرجح أن يستمر ارتفاع أسعار الذهب

3.117 مليار دينار كويتي إجمالي تداولات القطاع العقاري عن 9 أشهر بنمو 28.6 %



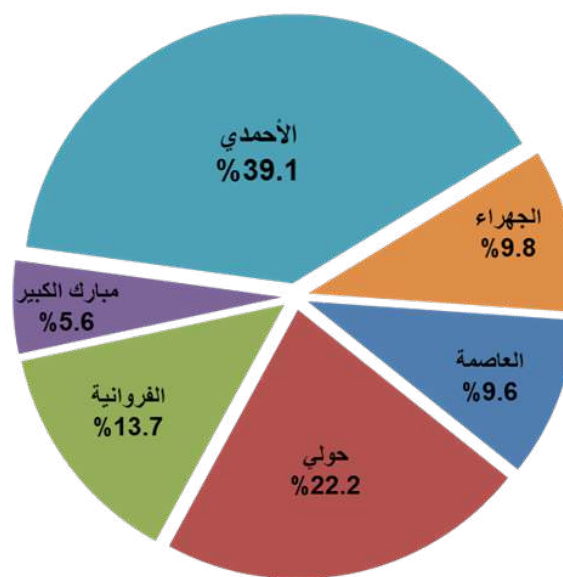
بنحو 39.1 % من الإجمالي، تلتها محافظة حولي بـ 104 صفقات ومثلت نحو 22.2 %، في حين حظيت محافظة مبارك الكبير بأدنى عدد من الصفقات بـ 26 صفقة وممثلة بنحو 5.6 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 119.9 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 10.0 % مقارنة مع أغسطس عندما بلغت نحو 133.2 مليون دينار كويتي. بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 34.5 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 28.2 % في أغسطس. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 134.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات سبتمبر أدنى بنسبة 11.0 % مقارنة بالمعدل. وبلغ عدد الصفقات لهذا النشاط 307 صفقة مقارنة بـ 351 صفقة، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط نحو 391 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 380 ألف دينار كويتي في أغسطس، أي بارتفاع بحدود 2.9 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 118.5 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 19.8 % مقارنة مع أغسطس حين بلغت نحو 98.9 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 34.1 % مقارنة بما نسبته 20.9 % في أغسطس. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 138.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات سبتمبر أدنى بما نسبته 14.7 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقات هذا النشاط في سبتمبر 141 صفقة مقارنة بـ 118 صفقة في أغسطس، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 840 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 838 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 0.2 %.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 95.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 60.2 % مقارنة مع أغسطس حين بلغت نحو 240.1 مليون دينار كويتي. وانخفضت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 27.5 % مقارنة بما نسبته 50.8 % في أغسطس. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً

توزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت - سبتمبر 2025



ليس فيما نذكره نصح لشراء الذهب، ولكننا نعتقد أنه مالم تحدث انفراجة في علاقات أقطاب العالم الاقتصادية والسياسية، وتلك المراهنة هي على قرارات سياسية لا يضمن أحد تحقيقها، فمن المرجح أن يستمر ارتفاع أسعار الذهب، وفي مرحلة من اشتداد النزاعات، قد يلجأ خصوم الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدامه سلاحاً للتسريع في تقويض أهمية الدولار الأمريكي.

سوق العقار المحلي - سبتمبر 2025

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في سبتمبر 2025 مقارنة بـ 26.5 % عن مستوى سيولة شهر أغسطس البالغة نحو 2025، حيث بلغت جملة قيمة التداولات لشهر سبتمبر نحو 347.3 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 26.5 % عن مستوى سيولة شهر أغسطس البالغة نحو 472.2 مليون دينار كويتي، بينما أعلى بما نسبته 22.5 % مقارنة مع سيولة سبتمبر 2024 عندما بلغت آنذاك نحو 283.5 مليون دينار كويتي.

وبلغ عدد الصفقات في شهر سبتمبر 468 صفقة، ضمنها حصدت محافظة الأحمدية أعلى عدد بـ 183 صفقة وممثلة

الذهب - طفرة الأسعار

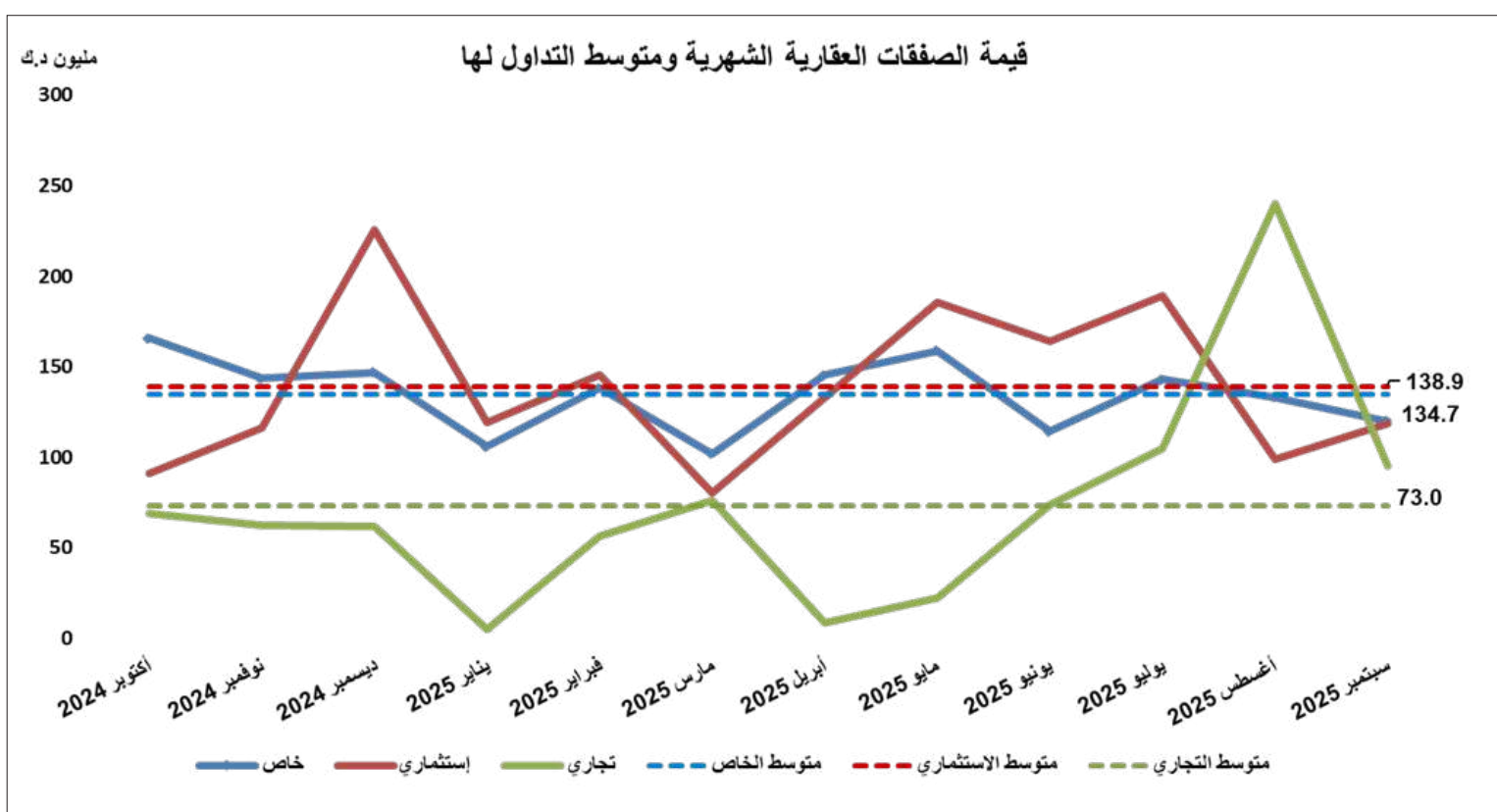
قال تقرير «الشال» ما بين بداية العام الجاري 2025 ومنتصف شهر أكتوبر الجاري، قفزت أسعار أونصة الذهب من مستوى 2,624 دولار أمريكي إلى 4,210 دولار أمريكي، أي بارتفاع بنحو 60.4 %، ذلك لم يحدث منذ 46 عاماً وكانت أسبابه حينها المخاطر الجيوسياسية بعد نجاح الثورة الإيرانية. ورغم حقيقة ندرة المعدن، إلا أن الطفرة الحالية لا تفسرها تلك الندرة، وإنما حالة مماثلة لتلك التي حدثت في عام 1979، وإن اختلفت المبررات، فالعالم يمر بحالة غير مسبقة من انعدام حالة اليقين، وأهمها الضغوط التي يتعرض لها الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمي، فهي ما تحظى بمعظم تفسيرها.

فالإدارة الأمريكية الجديدة بدأت حرباً تجارية بفرض رسوم جمركية لم يشهدها العالم منذ ثلاثينيات القرن الفائت، وفي وقت يعاني فيه الاقتصاد الأمريكي ديوناً فاقت الـ 37 تريليون دولار أمريكي، وفي ظل سياسة نقدية متشددة تجعل خدمة تلك الديون غاية في الصعوبة. يضاف إليها الحرب الباردة والتهديد بالحروب الساخنة ومعها اشتعال الحرب التجارية، وفي ظل وضع الاقتصاد الأمريكي، خلقت أجواءً من انحسار الثقة بالدولار الأمريكي شملت حلفاء الولايات المتحدة القدماء. وخلقت كتلاً من الاقتضادات المنافسة تنحو إلى التشدد المقابل، وتبحث عن نظم وآليات تنسلخ تدريجياً عن النظام المالي العالمي الذي أقر بعد الحرب العالمية الثانية، وعموده الدولار الأمريكي. أول المؤشرات هو ما ذكرناه من الإقبال الشديد على شراء الذهب من الخصوم والحلفاء الأوروبيين على حد سواء، وأول نتائجه خسارة الدولار الأمريكي نحو 9 % من قيمته منذ بداية العام.

وتصاعد المخاوف في عام 2025 واضح من استعراض تفوق ارتفاع أسعار الذهب فيه مقارنة بالسنوات منذ بداية العقد الحالي، أو ما بين 2020 وحتى نهاية عام 2024، فالارتفاع لمعظم السنوات الخمس كان 25.0 % لعام 2020، ثم انخفاض بنحو 3.6 % لعام 2021 وأيضاً 0.2 % لعام 2022، رغم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع بنحو 13.1 % لعام 2023، و27.2 % لعام 2024، وكلها لا تقارن بما تحقق في عام 2025.

انخفاض في سيولة العقار في سبتمبر 2025 مقارنة بسيولة أغسطس 2025

بلغت قيمة التداولات لشهر سبتمبر نحو 347.3 مليون دينار كويتي



نحو 73.0 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات سبتمبر أعلى بنحو 30.9 % عن معدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 14 صفقة مقارنة بـ 43 صفقة لشهر أغسطس، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر سبتمبر نحو 6.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل أغسطس والبالغ نحو 5.6 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بحدود 22.3 %.

كما تمت 6 صفقات لنشاط المخازن في سبتمبر 2025، بقيمة إجمالية بلغت نحو 13.35 مليون دينار كويتي. وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر سبتمبر بمثلثتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (سبتمبر 2024) نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً من نحو 283.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 347.3 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 22.5 % كما أسلفنا. حيث شمل الارتفاع سيولة النشاط التجاري بنسبة 400.3 % وسيولة نشاط السكن الإستثماري بنسبة 14.0 %، بينما انخفضت سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 25.3 %.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى نهاية سبتمبر الفائت، أي الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بمثلثتها من عام 2024، نلاحظ ارتفاعاً في إجمالي سيولة السوق العقاري من نحو 2.424 مليار دينار كويتي إلى نحو 3.117 مليار دينار كويتي، أي بنسبة 28.6 %. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (3 أشهر) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق نحو 4.156 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما نسبته 18.3 % عن مستوى تداولات العام السابق البالغة نحو 3.512 مليار دينار كويتي.

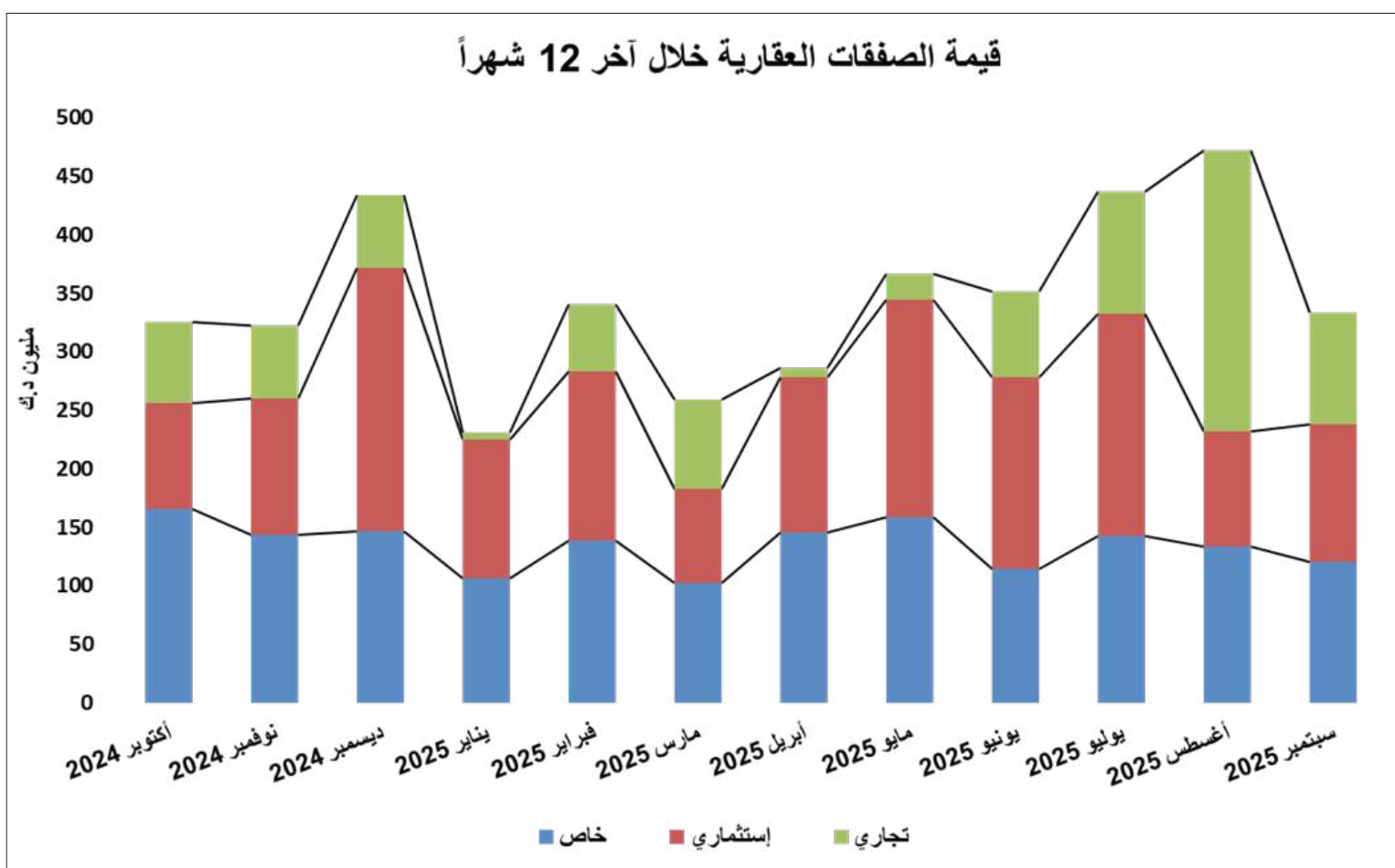
ملكية الأجانب في شركات السوق الأول

في محاولة لقراءة السلوكيات الإستثمارية للأجانب في بورصة الكويت، رأينا ضرورة لاستعراض ملكياتهم في شركات السوق الأول (33 شركة)، وتقوم الشركة الكويتية للمقاصة بعمل مشكور بنشر حركة تلك الملكيات كل يوم. ويذكر تقرير المقاصة بأن تركز تلك الملكيات حتى نهاية 15 أكتوبر على النحو التالي: القطاع المصرفي يستحوذ على نحو 75.3 % من قيمة ملكياتهم، وهناك 7 شركات أخرى فيه استحوذت على نحو 18.4 %. واحدة منهن تمثل حالة استثنائية، وباقي الشركات (18 شركة) استحوذت على 6.3 %.

بلغت ملكيات الأجانب بالقيمة المطلقة في السوق الأول نحو 6.944 مليار دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية لشركات ذلك السوق في نهاية الفترة ذاتها نحو 43.180 مليار دينار كويتي، أي أن ملكيات الأجانب في قيمته بحدود 16.1 %. تنخفض قيمة استثماراتهم فيه إلى نحو 6.466 مليار دينار كويتي إذا استبعدنا مساهمتهم في "مجموعة جي أف إتش" الشركة الاستثناء لأنها شركة بحرينية مدرجة في بورصة الكويت، والبحرينيون ليسوا أجانب.

وبعيداً عن القطاع المصرفي وعن "مجموعة جي أف إتش"، تتركز أكبر ملكيات الأجانب في 6 شركات أخرى في السوق الأول، تتفوق "زين" في قيمة مساهمتهم المطلقة بنحو 328 مليون دينار كويتي، وتأتي رابعة في المساهمة

قيمة تداولات السكن الخاص بلغت 119.9 مليون دينار كويتي منخفضة 10.0 %



بنحو 10.7 %. تلحقهم شركة «بورصة الكويت» الثالثة في المساهمة المطلقة بنحو 107 مليون دينار كويتي والخامسة بالملكية النسبية بنحو 14.4 % من أسهمها.

النسبية حيث يملكون نحو 14.7 % من أسهمها. وتأتي شركة "المباني" ثانية في القيمة المطلقة بنحو 153.4 مليون دينار كويتي، وتحتل المركز التاسع بالملكية النسبية



تراجع قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 95.6 مليون دينار بنسبة 60.2 - %

حركة السيولة والأسعار لبورصات إقليم الخليج							
الأسواق الخليجية	القيمة (السيولة) - ألف دولار أمريكي*		التغير		النسبة من الإجمالي		تغير مؤشرات الأسواق
	9 أشهر 2024	9 أشهر 2025	القيمة	النسبة	9 أشهر 2024	9 أشهر 2025	
بورصة مسقط	2,148,626	6,296,510	4,147,885	193.0%	0.4%	1.3%	13.2%
بورصة البحرين	731,282	1,413,702	682,419	93.3%	0.1%	0.3%	-1.9%
بورصة الكويت	33,202,732	63,113,903	29,911,171	89.7%	6.3%	13.5%	19.5%
سوق دبي المالي	19,813,234	36,302,519	16,489,285	83.2%	3.7%	7.8%	13.2%
سوق أبوظبي	60,285,564	70,661,734	10,376,171	17.2%	11.4%	15.1%	6.3%
بورصة قطر	20,677,821	20,154,718	523,103-	2.5%	3.9%	4.3%	4.6%
السوق المالية السعودية	391,766,401	270,431,040	121,335,361-	31.0%	74.1%	57.7%	-4.4%
الإجمالي	528,625,660	468,374,126	60,251,534-	11.4%			

بنحو 13.20 %. وأخيراً، حقق سوق أبوظبي أدنى ارتفاع نسبي في السيولة وبنحو 17.2 %، وحقق مؤشره مكاسب بنحو 6.3 % مقارنة مع نهاية عام 2024.

وفي الجانب الآخر، انخفضت سيولة السوق السعودي بنحو 31.0 - %، وعليه فقد مؤشره نحو 4.4 - %، أي أعلى الخسائر في الإقليم. والانخفاض الآخر كان من نصيب بورصة قطر وبنحو 2.5 - %، مع تحقيق مؤشرها أقل المكاسب في الإقليم وبنحو 4.6 %. ذلك يعني أن 5 أسواق في الإقليم كانت في توافق بين حركة السيولة وحركة المؤشرات، بينما خالف سوقيين مسار السيولة مسار المؤشرات.

أعلى ارتفاع نسبي في السيولة كان من نصيب بورصة مسقط وبنحو 204.8 % مقارنة بسيولة الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، وحقق مؤشرها ثاني أعلى المكاسب في الإقليم وبنحو 13.22 %. ثاني أعلى ارتفاع نسبي حققته بورصة البحرين وبنحو 93.3 %، بينما خالف مؤشرها مسار سيولتها وحقق خسائر بنحو 1.9 - % مقارنة مع نهاية عام 2024. وحققت بورصة الكويت ثالث أعلى ارتفاع نسبي في السيولة بنحو 89.7 %، وحقق مؤشرها أعلى المكاسب بنحو 19.5 %. وجاء سوق دبي المالي في المرتبة الرابعة من حيث الارتفاع النسبي في سيولته وبنحو 83.2 %، ووافق مؤشره مسار سيولته وحقق مكاسب

بينما تأتي شركة ”هيومن سافت“ بصدارة ملكيتهم النسبية وبنحو 21.9 % من أسهمها، ولكنها تأتي الرابعة في القيمة المطلقة بملكية بنحو 73.7 مليون دينار كويتي. وتحتل ”مجموعة الصناعات الوطنية“ المرتبة الخامسة في الملكية المطلقة بنحو 71.5 مليون دينار كويتي، والعاشرة في ملكيات الأجانب لأسهمها وبنسبة 10.2 %. وأخيراً، تأتي شركة «عقارات الكويت» في المرتبة السادسة من حيث قيمة ملكية الأجانب وبنحو 63.3 مليون دينار كويتي، فيما تأتي سابعة في الملكية النسبية وبنحو 12.7 %.

ومن قراءة نشاط وأداء تلك الشركات التي تتركز ملكية الأجانب فيها، لا يبدو أن هناك تفضيل لقطاع أو خدمة، فالقاسم المشترك بينها هو ارتفاع مستوى سيولتها. فقد كان نصيب الشركات الـ 7 من سيولة السوق الأول في الفترة المذكورة من السنة الحالية نحو 20.6 %، وكان نصيبها من تلك السيولة بعد استبعاد سيولة شركات القطاع المصرفي نحو 40.9 %.

سيولة بورصات الخليج – سبتمبر 2025

انخفض إجمالي سيولة بورصات الخليج السبع من مستوى 528.6 مليار دولار أمريكي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 إلى مستوى 468.4 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها من عام 2025، أي حققت السيولة انخفاضاً بحدود 11.4 - %. ومعظم ذلك الانخفاض جاء من انخفاض السيولة المطلقة للسوق السعودي وإضافة صغيرة جاءت من انخفاض سيولة بورصة قطر، في المقابل كان هناك ارتفاع في سيولة البورصات الخمس الأخرى خلال الفترة ذاتها.



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 748.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 6.8 نقطة ونسبته 0.9 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 111.9 نقطة أي ما يعادل 17.6 % عن إقفال نهاية عام 2024.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الحادي والأربعون	الأسبوع الأربعون	التغير
	16/10/2025	09/10/2025	%
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	748.1	741.3	0.9%
مؤشر السوق العام	8,862.9	8,780.1	0.9%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	786,511,161	786,260,824	
المعدل اليومي (د.ك)	157,302,232	157,252,165	0.03%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	3,954,975,326	4,755,685,129	
المعدل اليومي (أسهم)	790,995,065	951,137,026	-16.8%
عدد الصفقات	180,870	203,509	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	36,174	40,702	-11.1%

البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
الشركات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
مجموعة جيا اف اتش المالية (ش.م.ب)	62,561,036	8.0%
شركة الاستشارات المالية الدولية	53,472,754	6.8%
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	49,876,597	6.3%
بيت التمويل الكويتي	43,196,358	5.5%
شركة عقارات الكويت	39,447,897	5.0%
الإجمالي	248,554,643	31.6%
البيان	قيمة التداول	نسبة من الإجمالي
القطاعات	دينار كويتي	قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	326,013,889	41.5%
قطاع العقار	138,381,093	17.6%
قطاع البنوك	128,405,015	16.3%
قطاع الصناعة	121,164,026	15.4%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	39,064,478	5.0%

الأسبوع الحادي والأربعون	الأسبوع الأربعون	
16/10/2025	09/10/2025	
16	19	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
13	9	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
0	1	عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		16/10/2025	09/10/2025	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	938.5	930.4	0.9	756.6	24.0
2	بنك الخليج	345.7	336.8	2.6	306.7	12.7
3	البنك التجاري الكويتي	724.3	733.4	(1.2)	665.7	8.8
4	البنك الأهلي الكويتي	242.3	239.0	1.4	206.9	17.1
5	بنك الكويت الدولي	339.8	341.0	(0.4)	232.0	46.5
6	بنك برقان	394.9	388.2	1.7	261.4	51.1
7	بيت التمويل الكويتي	4,268.2	4,245.8	0.5	3,727.9	14.5
	قطاع البنوك	945.8	939.2	0.7	791.4	19.5
8	شركة التسهيلات التجارية	177.6	176.1	0.9	176.1	0.9
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,889.5	1,622.3	16.5	1,283.6	47.2
10	شركة الاستثمارات الوطنية	387.6	352.3	10.0	319.6	21.3
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	309.9	320.0	(3.2)	328.6	(5.7)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	106.3	108.3	(1.8)	99.1	7.3
	قطاع الاستثمار	358.3	333.6	7.4	302.2	18.6
13	شركة الكويت للتأمين	118.0	122.4	(3.6)	130.1	(9.3)
14	مجموعة الخليج للتأمين	780.9	773.9	0.9	980.4	(20.3)
15	الشركة الأهلية للتأمين	358.5	358.9	(0.1)	370.5	(3.2)
16	شركة وربة للتأمين	229.5	233.3	(1.6)	206.8	11.0
	قطاع التأمين	298.9	300.4	(0.5)	340.7	(12.3)
17	شركة عقارات الكويت	908.1	838.0	8.4	528.5	71.8
18	شركة العقارات المتحدة	528.0	604.1	(12.6)	280.0	88.6
19	الشركة الوطنية العقارية	342.8	336.7	1.8	300.7	14.0
20	شركة الصالحية العقارية	1,907.1	1,869.7	2.0	1,776.2	7.4
	القطاع العقاري	516.7	510.3	1.3	354.6	45.7
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	452.8	438.6	3.2	374.0	21.1
22	شركة أسمنت الكويت	523.1	518.6	0.9	342.2	52.9
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	852.5	861.3	(1.0)	719.4	18.5
	القطاع الصناعي	422.9	417.8	1.2	342.2	23.6
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	740.7	726.3	2.0	728.2	1.7
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,332.3	1,231.0	8.2	1,924.4	(30.8)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	872.0	878.3	(0.7)	725.3	20.2
27	شركة سنجي القابضة	105.0	111.8	(6.1)	58.5	79.5
	قطاع الخدمات	823.4	808.2	1.9	839.7	(1.9)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	112.5	115.8	(2.8)	89.2	26.1
	قطاع الأغذية	442.1	442.9	(0.2)	436.4	1.3
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	993.3	1,044.8	(4.9)	622.5	59.6
	الشركات غير الكويتية	196.2	198.9	(1.4)	177.4	10.6
	مؤشر الشال	748.1	741.3	0.9	636.2	17.6

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الشركة رعت النسخة الرابعة من «وظيفتي» أكبر تجمع وظيفي في الكويت

بورسلي: «زين» تسعى لاستقطاب المواهب الوطنية التي تشاركنا شغف إحداث التغيير الإيجابي

والتطوير لدينا، فنحن نريد فرقاً تؤمن بأن التكنولوجيا وسيلة لرفعة وازدهار الإنسان، وتترجم ذلك عملياً عبر توظيف الابتكار، وخدمة العملاء بعقلية تحقّق غايتنا المؤسسية: تواصل دائم.. حياة أجمل..»

وأضافت: «تنسجم مشاركتنا في «وظيفتي» مع توجّه استراتيجية الشركة الجديدة 4WARD التي تضع الإنسان والغاية المؤسسية في قلب أعمال زين، ويُجسّدُها برنامج UNITY الداخلي بوصفه برنامج تحوّل ثقافي وتشغيلي يُوحّد الفرق حول هدفٍ مشترك ويرسخ الغاية وتجربة العمل في جوهر الأداء، فهو ترجمة لرؤية القيادة التنفيذية على التحوّل إلى شركة تقنية تتمحور حول الإنسان، حيث تُصبح الغاية معياراً لاتخاذ القرار وتعظيم الأثر.»

عبر جناح الشركة في المعرض، تم أيضاً استعراض مشروع مجموعة زين التدريبي للشباب الخريجين «جيل Z» الذي توجّه المجموعة فيه جهودها للاستثمار في المواهب الوطنية الشابة، بغرض تقديم وتأهيل جيل جديد من رواد الأعمال، هذا بالإضافة إلى استقطاب الطلبة والطالبات الجامعيين للتقديم على برنامج «شبكة شباب زين FUN» للعمل الجزئي.

يُعتبر معرض «وظيفتي» أكبر تجمع وظيفي بالكويت، وأقيم على مدار نهاية الأسبوع في الأرينا كويت بمشاركة أكثر من 110 شركة من 14 قطاعاً لخدمة أكثر من 40 ألف خريج وباحث عن عمل، وتخلّله العديد من الفعاليات المعرفية والتفاعلية مثل الجلسات الحوارية والندوات وورش العمل والمقابلات الشخصية.



الوزير المطيري متوسّطاً بورسلي والخشتي وفريق الموارد البشرية في زين



وظيفتي شكّل فرصة قيّمة للتواصل مع الخريجين عن قُرب

أعلنت زين الكويت عن رعايتها للنسخة الرابعة من «وظيفتي» - أضخم تجمع وظيفي في الكويت، الذي أقيم على مدار نهاية الأسبوع في قاعة الأرينا بمشاركة أكثر من 110 جهة عمل، تحت رعاية وحضور معالي وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن بداح المطيري.

شارك في حفل الافتتاح الرئيس التنفيذي للغاية المؤسسية والموارد البشرية نوال بورسلي، والرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية وليد الخشتي، وفريق الموارد البشرية من زين، إلى جانب المسؤولين التنفيذيين من جُبرى الشركات وجهات العمل من القطاعين العام والخاص.

في المعرض، قدّمت زين للخريجين والباحثين عن عمل نبذة متكاملة عن فرص العمل ومسارات التطوّر المهني المتاحة لديها، وبالأخص في مجالات التكنولوجيا والابتكار الرقمي.

كما استعرضت الشركة جهودها في الاستثمار بالمواهب الوطنية الشابة وتأهيلها بمهارات المستقبل مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وعلوم البيانات، حيث يعكس ذلك توجّه زين الاستراتيجي لتعزيز حضور الكفاءات الوطنية في قطاع التكنولوجيا وتمكينها مهنيًا بما يدعم تنافسية سوق العمل.

في تعليقها، قالت نوال بورسلي: «في زين، نُضمّن الغاية المؤسسية في ثقافتنا وفرقنا، ونسعى لاستقطاب المواهب الوطنية المُوجّهة بالغاية التي نشاركنا شغف إحداث الأثر الإيجابي في المجتمع، فهذه هي البوصلة التي تقود قرارات التوظيف

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



لأول مرة على مستوى الكويت عبر أجهزة نقاط البيع

«بوبيان» يطلق خدمة «Split Bill» لعملاء المصرفية للأعمال والشركات



زيد السعدون:

• تجربة دفع متطورة
تغير أسلوب
الدفع الجماعي
وتعزز كفاءة قطاع
الأعمال

من خلال معاملات دقيقة منفصلة تُسجل على حدة بأرقام مرجعية واضحة، مما يسهّل المطابقة والتسويات اليومية دون الحاجة لأي تجهيزات إضافية، مع الحفاظ على أعلى معايير الأمان. وفي الوقت نفسه تمنح الأفراد تجربة تغير أسلوب الدفع الجماعي، حيث يمكن لكل شخص معرفة حصته بدقة ودفعها بالطريقة التي تناسبه والحصول على إيصال مستقل يؤكد العملية.

واختتم السعدون مؤكداً أن «بوبيان» كان سباقاً في إعادة تصميم نماذج أعمال مرنة وأكثر تطوراً تواكب التحول الرقمي، من خلال منظومة متكاملة من حلول المدفوعات الرقمية الموجهة لعملائه من قطاع الأعمال، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، موضحاً أن هذه الحلول تمنحهم أدوات مصرفية عصرية تساعد على إدارة معاملاتهم اليومية بسلاسة وكفاءة، بما يضمن لهم الاستمرارية والنمو ويعزز بيئة الأعمال في الكويت.



خالد الشمري:

• Split Bill بالتعاون
مع كي نت .. خطوة
تعزز منظومة
المدفوعات الرقمية
وتلبي احتياجات السوق

في الوقت ذاته حلولاً أكثر تنظيماً وسرعة في التسويات اليومية.

دعم متكامل لقطاع الأعمال

من جانبه قال مساعد المدير العام لإدارة المصرفية للأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة، زيد السعدون «إطلاق خدمة 'Split Bill' يأتي في إطار استراتيجيتنا المتكاملة لدعم نمو قطاع الأعمال وتزويده بحلول مصرفية مبتكرة تعكس فهماً لاحتياجات السوق. نحن في بوبيان نضع عملاء المصرفية للأعمال في صميم أولوياتنا، ونؤمن أن تمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال يمثل ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز نموه».

وأضاف «حرصنا أن تشمل مزايا الخدمة جميع الأطراف، فهي تدعم أصحاب الأنشطة التجارية

في تأكيد جديد على ريادته في تطوير الحلول المصرفية الرقمية، أعلن بنك بوبيان عن إطلاق خدمة «Split Bill»، بالتعاون مع شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» الرائدة في خدمات الدفع الرقمي، كأحدث إضافة نوعية لمنظومة حلول الدفع المتكاملة التي يقدمها لعملاء المصرفية للأعمال والشركات.

ومع هذه الخدمة، يصبح «بوبيان» أول بنك في الكويت يطرح هذه التجربة المتطورة، والتي تتيح تقسيم الفاتورة بين مجموعة من الأفراد بشكل فوري عبر جهاز نقاط البيع (POS)، بحيث يمكن لكل شخص دفع حصته أو نسبته من المبلغ مباشرة باستخدام بطاقته المصرفية (الائتمانية، السحب الآلي، أو المسبقة الدفع)، دون الحاجة إلى جمع المبلغ على بطاقة واحدة أو استخدام الروابط الإلكترونية التقليدية.

وقال المدير العام للقنوات المصرفية المباشرة في بنك بوبيان، خالد الشمري «خدمة 'Split Bill' تشكل فصلاً جديداً في مسيرة بوبيان نحو ابتكار منتجات وحلول مصرفية تُطرح لأول مرة في السوق الكويتي، لتواكب الحياة العصرية وتلبي احتياجات قطاع الأعمال على اختلاف أنشطته. هي ليست مجرد خاصية تقنية، بل ابتكار لمفهوم الدفع الجماعي، ويجعل تجربة الأفراد أكثر سهولة ومرونة، وفي الوقت نفسه يضيف قيمة مباشرة لأصحاب الأنشطة التجارية من خلال دعم كفاءة أعمالهم التشغيلية».

وأضاف «نعتز بالتعاون مع شركة كي نت في تقديم هذه الخدمة، فهذا التعاون يعكس حرصنا المشترك على تطوير قطاع المدفوعات في الكويت، وتعزيز الاعتماد على الحلول الرقمية المتطورة تدعم الأفراد والشركات، وتتيح المجال أمام إطلاق العديد من الخدمات التي تواكب تطلعات السوق وتلبي احتياجات عملائنا المتجددة وفق أعلى مستويات الأمان والكفاءة».

آلية عمل الخدمة

وأوضح الشمري أن هذه الخدمة تعمل بطريقة مباشرة وسهلة، فعند طلب الدفع يقوم الموظف - في المطعم أو الكافيه أو محل التجزئة - بتنفيذ خيار تقسيم الفاتورة عبر جهاز نقاط البيع، ليقوم الجهاز بإنشاء فواتير منفصلة، بحيث يقوم كل شخص بدفع حصته باستخدام بطاقته الخاصة، ويحصل في المقابل على إيصال مستقل يوضح تفاصيل العملية، بينما تُسجل جميع المعاملات تلقائياً في النظام المالي للشركة، لضمان أعلى درجات الشفافية والدقة.

وأشار إلى أن هذه الآلية تضع حداً للمشاكل التقليدية في تقسيم الفواتير أو الأخطاء الحسابية، لتجعل تجربة العميل أكثر وضوحاً وسهولة، وتوفر

اتحاد شركات الاستثمار ينظم برنامجاً تدريبياً متخصصاً حول مهارات حل المشكلات في القطاع المالي



التعلم المستدام.

أكد اتحاد شركات الاستثمار أن تنظيم هذا البرنامج يتماشى مع رؤية الكويت 2035 التي تولي اهتماماً كبيراً لتطوير رأس المال البشري وتعزيز التميز المؤسسي وتنويع الاقتصاد الوطني.

يُعدّ بناء قدرات المهنيين في القطاع المالي حجر الأساس لتحقيق هذه الطموحات الوطنية، حيث تلعب شركات الاستثمار دوراً محورياً في تمويل جهود التنويع الاقتصادي، ودعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي.

ويرى اتحاد شركات الاستثمار أن تطوير مهارات حلّ المشكلات داخل مؤسسات الاستثمار والقطاع المالي يعزّز من قدرتها على التفاعل بفعالية مع المتغيرات التنظيمية، ودمج التقنيات المتقدمة، وتلبية توقعات المستثمرين والعملاء. كما تسهم هذه المهارات في تعزيز الحوكمة والمرونة التشغيلية للمؤسسات المالية، بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في دولة الكويت.

ومن خلال مركز دراسات الاستثمار، يواصل الاتحاد تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تُلبّي الاحتياجات المتطورة لقطاع الاستثمار، حيث يتم إعداد هذه البرامج بالتعاون مع نخبة من الخبراء والمؤسسات الدولية المرموقة لضمان استفادة المشاركين من أحدث المعارف وأفضل الممارسات المعترف بها عالمياً.

واختتم اتحاد شركات الاستثمار البرنامج بالتأكيد على التزامه بمواصلة تقديم فرص تدريبية عالية الجودة تتسم برؤية مستقبلية، وتمكّن المهنيين من التميّز في مجالاتهم. وفي ظلّ التحولات السريعة التي يشهدها القطاع المالي في الكويت، يؤمن الاتحاد بأن الاستثمار في مهارات مثل حلّ المشكلات، والابتكار، والقيادة يُعدّ أمراً أساسياً لتحقيق التقدم المستدام والحفاظ على القدرة التنافسية للبلاد في الأسواق الإقليمية والدولية.

القيمة الاستراتيجية للنهج المنظم في معالجة القضايا. ثم انتقل إلى منهجيات عملية لتحديد المشكلات وتشخيصها بدقة، باعتبار أن التشخيص الصحيح هو مفتاح الوصول إلى الحل الفعّال.

وتناول البرنامج كذلك أنماط حل المشكلات المختلفة — التحليلية، والإبداعية، والعملية، والعاطفية — ودورها في تشكيل ديناميكيات العمل الجماعي. وقد مكّن هذا المحور المشاركين من التعرف على أساليبهم المفضلة في التفكير، وفهم القيمة المضافة لتنويع الأنماط في فرق العمل.

كما سلط البرنامج الضوء على طبيعة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية والاستثمارية في الوقت الراهن، والتي تشمل التعقيدات التشغيلية، والمتطلبات التنظيمية، والتحولات الرقمية، وتغيرات الأسواق. وتم إثراء النقاش بأمثلة واقعية ودراسات حالة مستوحاة من بيئة الاستثمار الكويتية والإقليمية.

خصص جزء رئيسي من البرنامج لاستعراض آليات توليد الحلول واتخاذ القرارات بطريقة منهجية. وتعرّف المشاركون على مجموعة من الأساليب والأدوات المعتمدة عالمياً مثل العصف الذهني، وتحليل SWOT، وتحليل التكلفة والمنفعة، ومبدأ باريتو (Pareto Principle)، واستخدموها في تقييم الخيارات واختيار الاستراتيجيات الأكثر جدوى.

وفي المرحلة الختامية من البرنامج، تم التركيز على آليات التطبيق العملي لخطوات حل المشكلات وتحويل الأفكار إلى إجراءات قابلة للقياس. وشملت هذه المرحلة تصميم خطط تنفيذ، وتحديد التحديات المحتملة، ووضع آليات للمتابعة والتقييم.

اختتم البرنامج بجلسة تفاعلية، شجع فيها المشاركون على استخلاص أبرز الدروس وتحديد الإجراءات العملية التي سيطبقونها في بيئات عملهم. وقد شكل هذا المحور جزءاً محورياً في ترسيخ مفهوم

في إطار استراتيجيته الهادفة إلى دعم وتطوير القدرات المهنية في القطاع المالي والاستثماري في دولة الكويت، نظم اتحاد شركات الاستثمار (UIC) من خلال ذراعه التدريبي مركز دراسات الاستثمار (ISC) برنامجاً تدريبياً نوعياً بعنوان «مهارات حل المشكلات في قطاع الخدمات المالية»، وذلك يوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025.

يأتي هذا البرنامج في سياق جهود الاتحاد المستمرة لتعزيز كفاءة الكوادر العاملة في مؤسسات القطاع المالي والاستثماري، وتمكينها من مواجهة التحديات المتنامية التي يشهدها القطاع في ظل التحولات التكنولوجية السريعة، والتطورات التقنية المتسارعة، وتغير احتياجات المستثمرين. وقد أكد الاتحاد أن مهارة حل المشكلات لم تعد مهارة ثانوية، بل أصبحت من الركائز الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لضمان جودة القرارات، وتعزيز الامتثال للمتطلبات الرقابية، ودعم النمو المستدام.

شهد البرنامج تفاعلاً مميزاً من المشاركين، حيث تناول مفهوم حل المشكلات كعملية متكاملة وليست مجرد خطوة آنية. وسلطت المحاضرة الضوء على أهمية تطوير «عقلية حل المشكلات» التي تمزج بين التفكير التحليلي العميق والابتكار العملي، مما يمكن المهنيين من اتخاذ قرارات أكثر كفاءة ووضوحاً في بيئات عمل سريعة التغير ومعقدة التركيب.

وتم خلال البرنامج التأكيد على أن القدرة على معالجة التحديات المالية تتطلب فهماً عميقاً لطبيعة المشكلة، وجذورها، وتأثيرها على العمليات والاستراتيجيات الاستثمارية. وقد تم المزج بين الأطر النظرية والتطبيقات العملية، بما يضمن للمشاركين اكتساب مهارات وأدوات قابلة للتطبيق الفوري في بيئات العمل الفعلية.

صُمم البرنامج التدريبي ضمن إطار متكامل، بدأ بتقديم المفاهيم الأساسية لحل المشكلات، وإبراز

لتقديم فرص عمل للشباب والخريجين وجذب أبرز المواهب

البنك الأهلي الكويتي يشترك في معرض وظيفتي للعام الرابع على التوالي



الأربش متوسطة مجموعة من موظفي إدارة الموارد البشرية
خلال المعرض



وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن
المطيري في جناح البنك

التزامه بمساندة جهود الجهات المعنية في توفير فرص مهنية تسهم بتطوير قدرات الخريجين الجدد وصقل مهاراتهم بما يساعدهم على المساهمة في بناء مستقبل دولة الكويت وتحقيق التنمية المنشودة على جميع الصعد.

وأفادت أن المشاركة في معارض التوظيف تشكل نقطة الانطلاق للخريجين والشباب من أجل الانطلاق بمسيرتهم المهنية من خلال ربطهم بأصحاب العمل وتعريفهم على القطاعات المختلفة وأبرز الشركات في السوق المحلي، وإتاحة الفرصة للتقديم على الوظائف التي تناسب شهاداتهم وإمكاناتهم الشخصية وترضي طموحاتهم المستقبلية.

وأضافت الأربش أن البنك الأهلي الكويتي حريص على المشاركة في المعارض الوظيفية التي تقام على مدار العام، للتعريف بالمزايا التي يقدمها للموظفين لديه والتي تجعله خياراً مثالياً للعمل في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت، لافتة إلى أنه يستثمر باستمرار في تطوير قدرات فريق العمل لديه عبر تنظيم العديد من البرامج التدريبية وورش العمل التوعوية من أجل تعزيز إمكانياتهم ومساعدتهم في التعرف على أحدث التغيرات في الصناعة المصرفية لزيادة مستوى الإنتاجية لديهم.

وأفنت الأربش في نهاية تصريحها على النجاح الكبير الذي شهده معرض وظيفتي، مشيدة بالإقبال الكبير على جناح البنك الأهلي الكويتي الذي شهد إقامة العديد من الفعاليات والمسابقات للحضور.



أفراح الأربش:

• المشاركة تعكس دعمنا
للكوادر الوطنية وقدمنا
تعريفاً بأبرز المزايا التي
نقدمها لموظفينا

أعلن البنك الأهلي الكويتي مشاركته في معرض وظيفتي السنوي للعام الرابع على التوالي، وهو التجمع الأكبر من نوعه الذي يجمع الشركات والباحثين عن عمل تحت سقف واحد، ضمن إيمانه الكبير بأهمية دعم الكوادر الوطنية وتوفير فرص العمل المناسبة لها.

وأقيم المعرض على مدار 3 أيام وأتاح الفرصة للتعرف على المهارات والكفاءات الكويتية في مختلف القطاعات، والتفاعل مع الزوار وتعريفهم على الوظائف المتاحة في السوق المحلي. وقام فريق عمل البنك الأهلي الكويتي بتعريف الخريجين والمشاركين في المعرض على أبرز الفرص الوظيفية المتاحة لديه، والإجابة عن مختلف الاستفسارات المتعلقة بطبيعة العمل في إداراته المختلفة، وفي القطاع المصرفي بشكل عام.

وبهذه المناسبة، صرحت مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي أفراح الأربش "سعداء بالمشاركة في معرض وظيفتي نظراً لأهميته الكبيرة في التعريف بأخر التطورات في سوق العمل، ولقدرته على استقطاب عدد كبير من المواهب في فعالياته مما يتيح لنا التعرف على الإمكانيات التي يتمتعون بها وجذبهم للانضمام إلى فريق عملنا في مختلف الإدارات والأقسام".

وأكدت أن المشاركة في المعرض تعكس دعم البنك الأهلي الكويتي للكوادر الوطنية وتشجيعها على العمل بالقطاع الخاص، لافتة إلى أن هذا الأمر يعكس



إقبال على جناح البنك من الباحثين عن عمل

بنك برقان راعي بلاتيني في النسخة الرابعة من معرض وظيفتي

تماشياً مع استراتيجيته الهادفة إلى الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتعزيز جهوده في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)



الحفل الافتتاحي لمعرض وظيفتي



وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن بداح المطيري في زيارته لبنك برقان



عبد الوهاب جمال عبد الرحيم – مدير تنفيذي – استقطاب المواهب في بنك برقان



نقيب أمين، مدير عام – الموارد البشرية والتطوير للمجموعة في بنك برقان

خلال تقديم نصائح لتعزيز ثقافتهم المصرفية. وتأتي هذه المشاركة في إطار التزام بنك برقان المتواصل بدعم حملة "لنكن على دراية"، التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، بالتعاون مع البنوك المحلية. بصفته جهة حاصلة على شهادة شهادة Great Place to Work @ أفضل بيئة للعمل، يواصل بنك برقان تطوير استراتيجياته في استقطاب المواهب وإدارتها وتنميتها معتمداً على أحدث التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. وقد مكّنه هذا النهج الاستراتيجي من نيل العديد من الجوائز الإقليمية والدولية، من بينها ثلاث جوائز "براندون هول" للتميز في إدارة رأس المال البشري، بالإضافة إلى جائزة التميز في إحلال العمالة الوطنية، من مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب عدد من الجوائز الأخرى.

تزخر بطاقات شابة واعدة، تمتلك مع التوجيه والتطوير القدرة على المساهمة الفاعلة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وقيادة القطاعات الحيوية نحو مزيد من التقدم. وانطلاقاً من التزام بنك برقان بسياسة التكويت والاستثمار في الكفاءات الوطنية، يحرص على المشاركة السنوية في معرض وظيفتي وسائر معارض التوظيف الرائدة، لما توفره من فرص للتواصل المباشر مع الكوادر الكويتية المتميزة، وإجراء حوارات بناءة حول تطلعاتهم للتطور الشخصي والمهني. كما يمثل حضوره بينهم فرصة لتعريف الشباب ببيئة العمل المتطورة في بنك برقان، وثقافة التعلم المستمر التي نعتز بها.

إلى جانب الترويج لفرص التوظيف والتطور المهني، حرص ممثلو بنك برقان على التفاعل مع زوّار معرض التوظيف ونشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المصرفي من

في إطار استراتيجيته الهادفة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، وجهوده المستمرة لتطوير الكفاءات الوطنية في الكويت، رعى بنك برقان في النسخة الرابعة من معرض وظيفتي، أكبر معرض وطني للتوظيف في البلاد، والذي أقيم على مدى ثلاثة أيام في قاعة الأرينا مول 360، برعاية وحضور وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن بداح المطيري.

وشارك البنك إلى جانب أكثر من 120 جهة توظيف من أبرز الشركات في أكثر من 14 قطاعاً وصناعة مختلفة مما جعله إحدى أبرز الفعاليات الوطنية لاستقطاب المواهب الكويتية، حيث استعرض البنك مزاياه الفريدة كجهة عمل متميزة أمام أكثر من 40 ألف مرشح واعد من الكوادر الشابة.

وبهذه المناسبة، قال نقيب أمين، مدير عام – الموارد البشرية والتطوير للمجموعة في بنك برقان: «انطلاقاً من التزامنا المستمر بتطوير الكفاءات الوطنية ودعم أهداف رؤية الكويت 2035، والزام البنك بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) والمساهمة في نمو وازدهار المجتمع، جاءت مشاركتنا في النسخة الرابعة من معرض وظيفتي لتجسد حرص البنك على التواصل المباشر مع نخبة من الكفاءات الكويتية الشابة والطموحة، التي تتقاطع تطلعاتها مع استراتيجيتنا للنمو المستدام القائم على الابتكار. إننا نؤمن بأن نجاح بنك برقان يستمد قوته من موظفيه ومن التزامهم الراسخ بقيم المسؤولية، الشفافية، روح الفريق، الشغف. ولهذا نواصل الاستثمار في استقطاب وتطوير وتمكين أفضل الكوادر الوطنية.»

وخلال الفعالية، قدّم بنك برقان فرص عمل فورية لعدد من المشاركين الذين تميزوا بكفاءاتهم العالية، في خطوة تعكس إيمانه العميق بقدرات الشباب الكويتي الطموح ودورهم المحوري في المستقبل المهني للبنك. كما عمل فريق الموارد البشرية على حصر أبرز المرشحين الذين تمت مقابلتهم خلال المعرض، تمهيداً للانتقال إلى المرحلة التالية من عملية التوظيف عبر إجراء مقابلات إضافية مع الإدارات المعنية لاختيار الأنسب للانضمام إلى أسرة البنك.

ومن جانبه، قال عبد الوهاب جمال عبد الرحيم – مدير تنفيذي – استقطاب المواهب في بنك برقان: «تمثل مشاركتنا المستمرة في معارض التوظيف الرائدة ركيزة أساسية في استراتيجية بنك برقان الهادفة إلى استقطاب وتطوير الكفاءات، والتي تضع نمو الموظفين وتمكينهم في صميم مسيرتنا نحو النجاح المستدام. تتيح لنا هذه الفعاليات فرصة ثمينة للتواصل المباشر مع الشباب الكويتي الطموح والشغوف بالابتكار، وتعريفهم بفرص التطور المهني الواسعة التي يوفرها القطاع المصرفي والمالي المحلي، لاسيما في ظل الدور الريادي الذي يقوم به بنك برقان في مجالات التحول الرقمي وتبني أحدث التقنيات المالية.»

الجدير بالذكر أن معارض التوظيف تؤكد على أن الكويت



مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة



estate.groupe@outlook.com



للتواصل: 50131108

استبيان «الاقتصادية»

أكتوبر 2025

تتواءم مع خطوة زيادة ساعات التداول، حيث أن طرح المزيد من الأدوات الاستثمارية سيشكل عمق للسوق ويخرج به من دائرة التدوير والمضاربات الضارة، فيما يرسخ الاستثمار الانتقائي طويل الأجل.

الذين تلاحظ إقبالهم وعودتهم بقوة مؤخراً. خفض الرسوم والعمولات سيحفز على مزيد من التداولات، وسيكون خطوة مجدية وإيجابية وعامل تحفيز للسوق على الابتكار والسعي لجذب شركات جديدة والتوسع في طرح أدوات استثمارية عديدة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أكتوبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «خفض العمولات الخاصة بالتداولات».

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل زيادة ساعات التداول في البورصة لنصف ساعة إضافية، وتحسن مستويات السيولة، وارتفاع معدلاتها بنسب كبيرة وقياسية. أيضاً الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأفراد

السؤال

هل تؤيد خفض نسب العمولات على التداولات لتحفيز المستثمرين وجذب المزيد من السيولة؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تراجع صافي مشتريات الأجانب في تداول السعودية إلى 4.5 مليار دولار خلال 9 أشهر



يرى المدير التنفيذي الأول في شركة Naga، بول تيرنر، أن الاستثمارات الأجنبية في السوق الرئيسي لتداول السعودية تأثرت خلال 9 أشهر من عام 2025 بمزيج من الضغوط الاقتصادية العالمية الكبرى والتحولت الاقتصادية المحلية المهمة، مضيفاً أن حالة عدم اليقين المتعلق بزيادة تحديات الأوضاع الجيوسياسي والسياسات، بما في ذلك الانتخابات الأميركية والتوترات التجارية، دفعت العديد من المستثمرين الدوليين إلى تبني نهج حذر يقوم على "الانتظار والتربص". وأكد تيرنر أن نشاط سوق الطروحات الأولية المزدهر، رغم كونه مؤشراً على تطور الاقتصاد، أدى إلى تجزئة قاعدة رؤوس الأموال الاستثمارية، مشيراً إلى أن الأسهم السعودية لا تزال ذات تقييمات معقولة، لأنها قريبة من متوسطها خلال الـ 3 سنوات الماضية وأقل من متوسطها خلال السنوات الخمس الماضية. وقد أسهم التصحيح الأخير في السوق في تحسين مستويات التقييم، رغم أن الارتداد اللاحق عوّض جزءاً من هذا الانخفاض بعد تفاعل المستثمرين مع أنباء قيود الملكية الأجنبية.

يذكر أن هيئة السوق المالية اعتمدت في يوليو 2025، تسهيل إجراءات فتح الحسابات الاستثمارية وتشغيلها لعدد من فئات المستثمرين، والتي شملت المستثمرين الأجانب الطبيعيين المقيمين في إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو من سبق له الإقامة في المملكة أو في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف زيادة مستوى ثقة المشاركين في السوق الرئيسية ويعزز من دعم الاقتصاد المحلي.

ماذا بعد؟

يتوقع المحللون أن تتحسن التدفقات الأجنبية في الربع الأخير من العام مع استمرار الطروحات الأولية والإصلاحات المستمرة. وقال تيرنر أنه من المتوقع أن تحظى القطاعات والطروحات الأولية المرتبطة مباشرة برؤية السعودية 2030 بأكثر قدر من الاهتمام، نظراً للدعم الكبير الذي تحظى به من استثمارات حكومية ضخمة وسياسات محفزة للنمو، ما يهدد لتحقيق توسع ملحوظ في هذه الصناعات.

وتشمل هذه القطاعات الطاقة المتجددة، التي يقودها طموح المملكة لتحقيق أهداف طاقة نظيفة من خلال مشاريع ضخمة في مجالات الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر؛ وقطاع السياحة والضيافة، المدعوم باستثمارات ضخمة لتطوير المشاريع العملاقة مثل نيوم والبحر الأحمر؛ وقطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة؛ إضافة إلى الاقتصاد الرقمي، الذي يشهد نمواً سريعاً بفضل مبادرات حكومية لتعزيز مجالات الذكاء الصناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني، بحسب تيرنر.

النفط مستقرة أو غير واضحة، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع شهية المستثمرين الأجانب. أكد أن تباطؤ التدفقات الأجنبية يعود في أغلب الأمر إلى عوامل خارجية، مثل أسعار الفائدة العالمية، وتجنب المخاطر، ومخاوف التقييم. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، انخفض إجمالي قيمة التداول بنسبة 31 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي إلى 270.4 مليار دولار (1.01 تريليون ريال)، كما تراجعت الأحجام المتداولة بنسبة 13.4 % إلى 49.8 مليار سهم، وانخفض عدد الصفقات بنسبة 6.2 % إلى 91.9 مليون صفقة. وتراجع إجمالي القيمة السوقية للسوق الرئيسية بنسبة 8.6 % منذ نهاية 2024، ليصل إلى 2.5 تريليون دولار (9.3 تريليون ريال) بنهاية سبتمبر.

انتعاشة سبتمبر

شهد شهر سبتمبر الأداء الأقوى منذ بداية العام بصافي تدفقات أجنبية لغير السعوديين بلغت 2.2 مليار دولار، ليرتفع ما يقارب من نصف صافي التدفقات الأجنبية هذا العام أو نحو 49.5 % بالتحديد في شهر سبتمبر فقط، حين عاد المستثمرون الدوليون للشراء بدعم من تجدد الثقة في استمرار الإنفاق الحكومي ضمن رؤية السعودية 2030.

وتفصيلياً، سجل مستثمرو دول مجلس التعاون الخليجي نشاطاً محدوداً في سبتمبر، بإجمالي مشتريات بلغت 670.5 مليون دولار (2.5 مليار ريال) ومبيعات قدرها 586 مليون دولار (2.2 مليار ريال)، محققين صافي تدفقات بلغ 84.6 مليون دولار (317.2 مليون ريال). وحافظ الأفراد والمؤسسات الخليجية على حضور مستقر وميل طفيف نحو الشراء، ما يعكس ثقة إقليمية ثابتة في السوق السعودية.

أما المستثمرون الأجانب من خارج مجلس التعاون فاستحوذوا على 39.8 % من إجمالي الشراء، بإجمالي 13.5 مليار دولار (50.7 مليار ريال) مقابل مبيعات بقيمة 11.4 مليار دولار (42.7 مليار ريال)، ليسجلوا صافي تدفقات إيجابية قدرها 2.1 مليار دولار (7.9 مليار ريال)، بقيادة المستثمرين الأجانب المؤهلين (QFIs) الذين بلغت مشترياتهم الصافية نحو 2.1 مليار دولار (8.04 مليار ريال). وخلال الأشهر التسعة الأولى من العام، شهدت التدفقات الأجنبية لإجمالي غير السعوديين تقلباً ملحوظاً، حيث تباطأت بشكل حاد في أغسطس لتسجل 34.1 مليون دولار فقط، بعد أن سجلت 568.1 مليون دولار في يوليو و1 مليار دولار في يونيو و812.9 مليون دولار في مايو. ولكنها قد سجلت تحارجاً بقيمة 422.5 مليون دولار في أبريل و510.9 مليون دولار في مارس. أسهمت إصلاحات السوق المالية وتعزيز معايير الإفصاح والشفافية في دعم استمرار مشاركة المستثمرين الأجانب رغم فترات التباطؤ الدوري.

شهدت تداول السعودية، الأكبر في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية البالغة 2.5 تريليون دولار بنهاية سبتمبر 2025، تراجعاً في صافي تدفقات المستثمرين غير السعوديين بما يشمل مستثمري مجلس التعاون الخليجي وغيرهم في السوق الرئيسي هذا العام مع تغيرات الأسواق العالمية وتحولات السياسات النقدية وتقلبات أسعار النفط. وهبط صافي مشتريات كافة الأجانب في السوق الرئيسي إلى 4.5 مليار دولار (16.7 مليار ريال) خلال 9 أشهر من 2025، مقابل 5.1 مليار دولار (19.3 مليار ريال) في الفترة نفسها من العام الماضي، ما يعكس حذراً أكبر من جانب المستثمرين الدوليين. ويأتي هذا التباطؤ رغم استمرار إصلاحات السوق وزخم الطروحات الأولية، ما يبرز تغير ديناميكيات مشاركة الأجانب في الأسهم السعودية.

وبالتوازي مع انخفاض التدفقات، تراجع مؤشر السوق الرئيسي (تاسي) بنسبة 4.4 % منذ بداية العام ليغلق في سبتمبر عند 11,503 نقطة، وليكون الأضعف أداءً بين المؤشرات الـ 7 الرئيسة في أسواق الخليج. رغم أن مؤشر تاسي قفز بنسبة 7.5 % في سبتمبر الماضي.

وجاء ارتفاع سبتمبر على خلفية أنباء تشير إلى قرب السماح برفع سقف ملكية الأجانب بالسوق الرئيسية عن النسبة الحالية والبالغة 49 % من أسهم الشركات المدرجة. ودعت هيئة السوق المالية السعودية عموم المهتمين والمعنيين والمشاركين في السوق المالية، في مطلع أكتوبر الجاري، لإبداء آرائهم بشأن فتح السوق الرئيسية لجميع فئات المستثمرين الأجانب غير المقيمين وتمكينهم من الاستثمار المباشر فيها.

فيما يلي نظرة أعمق على أسباب تباطؤ التدفقات الأجنبية بنسبة 13.4 % على أساس سنوي خلال الـ 9 أشهر الأولى من 2025 في السوق الرئيسي لتداول السعودية، إلى جانب توقعات السوق خلال الفترة المتبقية من 2025.

لماذا التباطؤ؟

أوضح الرئيس التنفيذي لشركة Evest، علي حسن أن الأوضاع النقدية الأكثر تشدداً عالمياً، مع ارتفاع أسعار الفائدة خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، إلى جانب زيادة تجنب المخاطر والمخاوف بشأن التضخم، جعلت المستثمرين الأجانب أكثر حذراً تجاه التعرض للأسواق الناشئة، بما في ذلك السعودية.

وقال: "كلما ارتفعت تكلفة رأس المال، زاد طلب المستثمرين على عوائد أعلى تعوّض مستوى المخاطر". وأضاف حسن أنه نظراً لأن السعودية لا تزال تتأثر بقوة بأسعار النفط وأداء قطاع الطاقة، فإن تقلبات أسواق الطاقة العالمية قد تنعكس على تصورات المستثمرين للمخاطر، لأنه إذا كانت توقعات

بلاكستون تطلق وحدة جديدة لتوجيه مدخرات التقاعد نحو الاستثمارات الخاصة



أطلقت شركة بلاكستون، إحدى أكبر شركات إدارة الأصول في العالم، وحدة جديدة تستهدف توجيه جزء من 9.3 تريليون دولار هي قيمة مدخرات الأميركيين في خطط 401(k) حتى 30 يونيو، نحو الاستثمارات في السوق الخاصة، في خطوة تسعى الشركة من خلالها إلى اقتناص فرصة تُقدَّر بتريليونات الدولارات في الولايات المتحدة وحدها.

يأتي إطلاق الوحدة الجديدة بعد دفعة قوية حصل عليها القطاع في أغسطس حين وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً وجّه وزارة العمل وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية لتسهيل استثمار المدخرين الأفراد في الأصول البديلة ضمن خطط التقاعد الشائعة.

وتشمل هذه الأصول الأسهم الخاصة والائتمان الخاص والعملات المشفرة والعقارات.

توسع في سوق الأصول البديلة

قالت بلاكستون إن الوحدة الجديدة التي ستكون جزءاً من وحدة إدارة الثروات الخاصة التي تُدير نحو 280 مليار دولار، ستركز على بناء الشراكات وابتكار منتجات مخصصة لخطط المساهمات المحددة، وهي الخطط التي يساهم فيها الموظفون وأصحاب العمل دون ضمان لعائدات تفوق ما استثمر عند التقاعد.

ويرى مؤيدو فتح المجال أمام استثمارات التجزئة في السوق الخاصة أنها تتيح للمستثمرين الأفراد فرصاً لتحقيق عوائد أعلى وتنويع محافظهم، في حين يحذر منتقدون من مخاطر أعلى ورسوم أكبر مقارنة بالأوراق المالية الخاضعة للرقابة والتي ظلت خطط 401(k) تفضلها تقليدياً.

وقال الرئيس والمدير التنفيذي للعمليات في بلاكستون، جون غراي: "لنعقد من الزمن استفاد أكبر المستثمرين المؤسسيين وأكثرهم خبرة في العالم من العوائد القوية وتنوع

كما عيّنت الشركة بول كويلان المدير المالي السابق لأعمال بلاكستون العقارية، رئيساً للقسم الأميركي في الوحدة. وتسعى بلاكستون، إلى جانب شركات الأسواق الخاصة الأخرى مثل أبولو وبلو أول كابيتال، إلى التوسع في سوق خطط المساهمات المحددة من خلال شراكات مع مديري أصول لتقديم منتجات تجمع بين الاستثمارات العامة والخاصة.

الاستثمار في الأسواق الخاصة"، مؤكداً أن هدف الشركة هو أن تصبح "الشريك المفضل لمقدمي حلول التقاعد".

قيادة جديدة وتنافس متصاعد

وستقود الوحدة الجديدة هيدز فون زوبين التي كانت مسؤولة عن صناديق الائتمان المفتوحة، في حين سيرأسها توم نايدز السفير الأميركي السابق لدى إسرائيل والمصرفي المخضرم في "مورغان ستانلي".

سيأتي غروب: النفط قد يهبط إلى 50 دولاراً مع تراجع حدة حرب أوكرانيا

انخفاض مزيج برنت 18 % منذ بداية العام مع تزايد فائض الإمدادات

الأوكرانية التي ألحقت أضراراً بالبنية التحتية النفطية للكرملين.

انخفاض النفط 10 دولارات

أشار لي إلى أن انخفاض الأسعار بنحو 10 دولارات يشكل تهديداً لقطاع النفط الصخري الأميركي، الذي يحتاج إلى أسعار أعلى للحفاظ على نشاط أعمال التنقيب مقارنة ببعض شركات الإنتاج الحكومية. وأضاف أن هذا الهبوط يثير تساؤلات حول ما إذا كانت السعودية، قائد منظمة «أوبك»، ستعود إلى الدفاع عن الأسعار أم تتوافق مع تفضيل واشنطن للنفط الأرخص، لافتاً إلى أن استخدام النفط كأداة في السياسة الخارجية قد يكون أكثر ترجيحاً عند هذه المستويات.

اختتم لي: «لو كانت الأسعار عند 80 دولاراً، لكان الحذر أكبر في استفزاز إيران أو روسيا والتسبب في ارتفاع الأسعار، أما عند 60 دولاراً، ولا سيما عند 50، دولاراً للبرميل فقد يشع البيت الأبيض بجرأة أكبر لاتخاذ خطوات قد تعطل الإمدادات النفطية».

قال إريك لي، كبير محللي السلع في بنك «سيأتي غروب»، إن تراجع حدة الحرب بين روسيا وأوكرانيا يهدد بهبوط أسعار النفط إلى مستوى 50 دولاراً للبرميل.

قال لي في مقابلة إن انحسار خطر الهجمات الأوكرانية على شبكة مصافي موسكو وتخفيف الضغط الدبلوماسي على المشتريين المحتملين للنفط الخام الروسي "سيُعجلان التحرك بشكل أسرع" نحو سيناريو "سيأتي" المتشائم.

انخفض سعر خام برنت القياسي العالمي بنحو 18 % هذا العام، ليتداول قرب 61 دولاراً، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى فائض العرض الذي طال انتظاره والذي بدأ يتحقق. يتابع التجار باهتمام جهود الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار من خلال محادثات رفيعة المستوى الأسبوع المقبل، إذ قد يفتح أي تطور إيجابي على الصعيد الدبلوماسي الباب أمام تخفيف القيود الغربية على قطاع الطاقة الروسي ووقف الهجمات بالطائرات المسييرة

ارتفاع الإيرادات المالية للصين 0.5 % خلال الأشهر التسعة الأولى



ارتفعت الإيرادات المالية في الصين بنسبة 0.5 % على أساس سنوي لتصل إلى 16.39 تريليون يوان (نحو 2.31 تريليون دولار أميركي) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وفقاً لبيانات صادرة عن وزارة المالية الصينية.

وخلال الفترة المذكورة جمعت الحكومة المركزية نحو 7.08 تريليون يوان من الإيرادات المالية، بانخفاض 1.2 % على أساس سنوي، بينما جمعت الحكومات المحلية 9.3 تريليون يوان، بزيادة 1.8 % على أساس سنوي.

وبلغ إجمالي الإيرادات الضريبية في البلاد 13.27 تريليون يوان خلال الأشهر التسعة الأولى، بزيادة طفيفة بلغت 0.7 % على أساس سنوي، في حين انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 0.4 % لتصل إلى 3.12 تريليون يوان.

وخلال الفترة نفسها توسع الإنفاق المالي للصين بنسبة 3.1 % على أساس سنوي لتصل إلى 20.8 تريليون يوان، وسجل إنفاق الحكومة المركزية ارتفاعاً بنسبة 7.3 % على أساس سنوي، في حين زاد إنفاق الحكومات المحلية بنسبة 2.4 %.

وبلغ الإنفاق على التعليم نحو 3.16 تريليون يوان، بزيادة 5.4 % على أساس سنوي، كما وصل الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا إلى 710.5 مليار يوان، مسجلاً زيادة قدرها 6.5 % على أساس سنوي، وبلغ الإنفاق على الضمان الاجتماعي والتوظيف 3.49 تريليون يوان، بزيادة 10 % على أساس سنوي.



العملات المشفرة تفقد نحو 11 % من قيمتها السوقية خلال أسبوع



شهدت عملة بيتكوين انخفاضًا تجاوز 4 % خلال الأسبوع الماضي لتداول قرب مستوى 107 ألف دولار، مع هروب المستثمرين من الأصول عالية المخاطر وسط مخاوف واسعة في الأسواق من تأثير القروض المتعثرة على القطاع المصرفي الأميركي، والتهديدات التجارية بين واشنطن وبكين. وتراجعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بأكثر من 11 % لتصل إلى نحو 3.63 تريليون دولار

السوق يفقد 470 مليار دولار في أسبوع

تراجعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات الرقمية من نحو 4.1 تريليون دولار بنهاية تعاملات الجمعة 10 أكتوبر إلى 3.63 تريليون دولار، لتفقد نحو 470 مليار دولار من قيمتها، أي بانخفاض يقارب 11.5 %، في ظل موجة بيع واسعة طالت مختلف الأصول الرقمية خلال الأسبوع الجاري. وكانت العملات الرئيسية قد سجلت خسائر أشد حدة خلال الأسبوع الماضي، قبل أن تقلص جزءًا منها خلال الـ 24 ساعة الماضية، ويرجح أن عمليات الشراء عند تراجع الأسعار ساهمت في ذلك.

ومن بين هذه الأصول، تراجعت بيتكوين — أكبر عملة مشفرة في العالم من حيث القيمة السوقية — بنسبة 4.4 % خلال الأيام السبعة الماضية، لتسجل عند إعداد vw التقرير 107.2 دولارًا، لكنها ارتفعت بنحو 2.2 % خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية فقط، وذلك وفقًا لبيانات موقع CoinMar-ketCap.

في المقابل، ارتفعت إيثيريوم بنسبة طفيفة بلغت 0.4 % خلال الأسبوع بعد ارتفاعها بأكثر من 5 % خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية لتسجل نحو 3882 دولارًا، كما صعدت سولانا 0.2 % خلال الأسبوع، بعد ارتفاع بأكثر من 6 % خلال 24 ساعة، بينما هبطت إكس آر بي (XRP) بنسبة 4.8 %، وتراجعت دوجيكوين بأكثر من 4 %.

ضغوط مصرفية وتوترات تجارية

شهدت العملات الرقمية تراجعًا مستمرًا طوال الأسبوع، بعدما كانت قد ارتفعت على خلفية إغلاق الحكومة الأميركية الذي دخل أسبوعه الثاني، إذ تعتبر العملات الرقمية أحيانًا ملاذًا آمنًا أو وسيلة لحفظ القيمة، لكن العوامل الأوسع في السوق بدأت تؤثر على هذه الأصول.

رفع أسعار المعادن الثمينة والبيتكوين على حد سواء، قبل أن تتراجع لاحقًا.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن عزمه رفع الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة إلى 100 %، وفرض ضوابط تصدير على "أي وكل البرامج المهمة"، في رد على القيود التي أعلنتها الصين مؤخرًا على تصدير المعادن الأرضية النادرة المستخدمة في قطاعات التكنولوجيا والصناعات التحويلية.

ووصف كبير محلي السوق في FxPro أليكس كوينسيكفيتش، هذا التراجع بأنه "رد فعل مؤلم" على الأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي عندما جذب الرئيس الأميركي دونالد ترامب تهديداته بفرض المزيد من الرسوم الجمركية على الواردات الصينية.

وأضاف أن "هذه الديناميكية أكثر خطورة، لأننا لا نشهد تراجعًا في سوق ضعيفة السيولة، بل عمليات بيع جماعية بحثًا عن قاع جديد". بحسب وكالة الأنباء الفرنسية.

نتج الانخفاض الكبير الأخير عن موجة من التصفية الضخمة، مدفوعة بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتهديدات الأمريكية ذات الصلة، فضلًا عن المخاوف المتزايدة بشأن أوضاع الائتمان في البنوك الإقليمية الأميركية.

أعلنت شركة Zions Bancorp أنها ستكبد خسارة بقيمة 50 مليون دولار في الربع الثالث بسبب قرض متعثر، بينما قالت Western Alliance إنها ستقاضي أحد المقرضين بتهمة الاحتيال، في حين تقدمت شركتا تمويل سيارات (First Brands و Triocolor Holdings) بطلبات إفلاس الشهر الماضي.

وحذر الرئيس التنفيذي لبنك جيه بي مورغان تشيس، جيمي ديمون، الثلاثاء، من أن "أي تباطؤ اقتصادي سيكشف عن مزيد من مشكلات الائتمان". كما أشارت بلومبرغ إلى سحب نحو 593 مليون دولار من صناديق البيتكوين والإيثيريوم المتداولة في البورصة الأميركية يوم الخميس.

وكان المستثمرون قد توجهوا مؤخرًا نحو الملاذات الآمنة مثل الذهب والفضة مع اقتراب إغلاق الحكومة الأميركية، ما

الذهب يواصل صعوده القياسي وسط توتر واشنطن وبكين وتيسير الفيدرالي

الأصول المقومة بالدولار.

وتشير التوقعات إلى أن الأسواق تُسعر خفضًا بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع الاحتياطي الفيدرالي المقبل في أكتوبر، وخفضًا إضافيًا في ديسمبر، وفقًا لأداة "CME FedWatch".

وقد رفعت مجموعة HSBC توقعاتها لمتوسط سعر الذهب في عام 2025 إلى 3455 دولارًا للأونصة، مع احتمال بلوغ ذروة قدرها 5 آلاف دولار في عام 2026، مستندة إلى استمرار المخاطر الجيوسياسية وعدم اليقين في السياسات الاقتصادية. فيما تتوقع ستاندر تشارترد أن يبلغ متوسط الأسعار في 2026 نحو 4488 دولارًا للأونصة، مدعومًا بعوامل هيكلية أبرزها مشتريات البنوك المركزية وتنوع المحافظ الاستثمارية المؤسسية.

أما عقود الفضة الآجلة فقد تراجعت بنسبة 6.4 % إلى 50.1 دولارًا للأونصة بعد أن بلغت مستوى قياسيًا عند 53.3 دولارًا، لكنها حققت مكاسب أسبوعية بنحو 6.1 %. وتواصل الفضة جذب المستثمرين بفضل دورها المزدوج كأصل آمن وعنصر صناعي أساسي، مع بقاء الطلب الفعلي قويًا في آسيا، خاصة في الهند، حيث بلغت العلوات على الفضة أعلى مستوياتها منذ عقد قبيل موسم الأعياد.

تراجع مجموعة البلاتين

تراجعت عقود البلاتين الآجلة بنسبة 7.7 % لتغلق عند 1619.5 دولارًا للأونصة، فيما انخفضت عقود البلاديوم 9.3 % لتصل إلى 1522.3 دولارًا. ورغم استمرار الطلب القوي من قطاع السيارات لاستخدام هذه المعادن في المحولات

سجلت أسعار الذهب والفضة مكاسب قوية خلال الأسبوع المنتهي في 17 أكتوبر، مدفوعة بتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتزايد التوقعات بخفض مستويات الفائدة من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في حين تراجعت معادن مجموعة البلاتين في ظل تقلبات حادة شهدتها الأسواق العالمية.

الذهب والفضة

سجل الذهب الفوري مستوى قياسيًا جديدًا بلغ 4377.65 دولارًا للأونصة يوم الجمعة، قبل أن يتراجع بنسبة 1.7 % ليغلق عند 4250 دولارًا، محققًا مكاسب أسبوعية تقارب 5.8 %. وفي المقابل، انخفضت عقود الذهب الأميركية الآجلة لتسليم ديسمبر/كانون الأول بنسبة 2.1 % لتستقر عند 4213.3 دولارًا للأونصة.

وجاء هذا الصعود مدفوعًا بحالة عدم اليقين التي أثارها تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن التعريفات الجمركية «الشاملة» على الصين، رغم أن تأكيده على لقاء نظيره الصيني خفف جزئيًا من حدة المخاوف في الأسواق. ساهم ارتفاع مؤشر الدولار بنسبة 0.1 % في زيادة الضغوط على أسعار الذهب، إذ جعل المعدن النفيس أعلى كلفة على المشترين خارج الولايات المتحدة. ومع ذلك، يبقى الذهب أبرز المستفيدين هذا العام بصفته ملاذًا آمنًا في فترات التقلب، بعدما صعد بنسبة 61.9 % منذ بداية العام، مدفوعًا بتصاعد التوترات الجيوسياسية، وعمليات الشراء المكثفة من البنوك المركزية، وتزايد تدفقات الصناديق المتداولة في البورصة، إلى جانب ابتعاد المستثمرين عن

الحفازة للسيارات الهجينة والتقليدية، فإن ارتفاع تكاليف إعادة التدوير يحد من المعروض الثانوي، في حين قد تشجع الأسعار المرتفعة على زيادة الإنتاج في مناطق التعدين الرئيسية مثل جنوب أفريقيا.

آفاق السوق

تواصل المعادن النفيسة جذب استثمارات قوية عبر الصناديق المتداولة في البورصة، في ظل تنامي الثقة بتوجه البنوك المركزية نحو سياسة نقدية أكثر تيسيرًا، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي التي تعزز الإقبال على الأصول الآمنة. كما يحافظ نشاط التداول في عقود الذهب ببورصة "كوميكس" على زخمه، مدعومًا بالمستجدات الأخيرة في ملف التجارة العالمية.

تتوقع بنوك HSBC وبنك أوف أميركا وسوسيتيه جنرال أن يواصل الذهب مساره الصعودي ليصل إلى مستوى 5000 دولار للأونصة في عام 2026، مدفوعًا بموجة واسعة من مشتريات البنوك المركزية وتزايد إقبال المستثمرين الباحثين عن ملاذات آمنة. ومع ذلك، تحذر HSBC من احتمال تصاعد التقلبات وتراجع الأسعار خلال النصف الثاني من العام نفسه، مع تغير المعطيات الاقتصادية العالمية.

ماذا نرتقب؟

من المزمع أن تقام جولة جديدة من المفاوضات التجارية بين واشنطن وبكين، بعد أن قال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يوم الجمعة إنه سيلتقي نائب رئيس الوزراء الصيني الأسبوع المقبل.

فقاعة الذكاء الاصطناعي أكبر 17 مرة من فقاعة الدوت كوم

الاستمرار في تغذية الصناعة بلا سقف.
هل بدأ الانفجار أم لا يزال قادماً؟
يرى غاران أن الفقاعة لم تبدأ بالتفريغ بعد، إذ لا تزال الأسواق تسجل مستويات قياسية.

لكنه يعتقد أن النهاية باتت أقرب، وأن المسألة مسألة وقت قبل أن يجف التمويل أو تتراجع الثقة.

ماذا لو كان على خطأ؟

لا يخفي الباحث احتمال أن يكون مخطئاً، سواء عبر تأخر الانفجار أكثر من المتوقع، أو بظهور اختراق نوعي مثل الذكاء الفائق (Superintelligence).

في السيناريو الأول، يرى أن استمرار الاستثمار في مشاريع غير منتجة يعني ببساطة مستقبلاً اقتصادياً أقل إشراقاً.

أما في السيناريو الثاني، فقد يغير الذكاء الاصطناعي شكل العالم بالكامل، من يوتوبيا تكنولوجية إلى سيناريوهات أشبه بـ«عالم جديد شجاع» أو «بيانو لاعب» لكورت فونيغوت، ومع ذلك يؤكد غاران أن المجتمع الصناعي الحالي يفتقر إلى القدرة لتحقيق ذلك فعلياً.

ما الذي ينتظر السوق؟

بينما ينظر المتفائلون إلى الذكاء الاصطناعي كقوة ستعيد تشكيل كل القطاعات، يصر منتقدون مثل غاران على أن ما يحدث اليوم هو هوس استثماري غير مستدام.

فإذا كان محقاً، فإن ما يشهده العالم ليس مجرد فقاعة تقليدية، بل أضخم فقاعة اقتصادية في التاريخ الحديث.

أما إذا خابت توقعاته، فقد يكون العالم مقبلاً على نقلة حضارية لا تقل عن اختراع الإنترنت.



بالنسبة له، فإن معظم أطراف المنظومة، من مطوري النماذج إلى شركات البرمجيات، ما زالوا خاسرين مالياً، باستثناء شركات تصنيع الرقائق مثل إنفيديا.

وهذا يعني أن استمرار الصناعة يتطلب جولات تمويلية لا تنتهي، دون وضوح في كيفية التحول إلى أرباح.

التمويل في اختبار صعب

مع تضخم التقييمات، بدأت شهية رأس المال المغامر تتراجع عن تمويل بعض الشركات الناشئة، ما يترك المشهد بيد كيانات قليلة: سوفت بنك التي اعتمدت على الديون لتمويل استثماراتها في أوبن إيه آي، أو صناديق سيادية مثل السعودية، إلى جانب شركات البنية التحتية مثل إنفيديا. لكن هذه الدائرة محدودة، ولا يمكنها

قدرتها على الإبداع الحقيقي.

اعتمادها في البرمجة على «التلقين» من الأكواد المتاحة يجعلها تكرر ما هو موجود بدل تطوير حلول مبتكرة.

التكلفة الهائلة لتوسيع هذه النماذج وصلت إلى جدار تصعيد لا يسمح بتحسينات جوهرية مع كل إصدار جديد، وهو ما بدا واضحاً منذ إطلاق ChatGPT-4 في 2023 دون قفزات نوعية.

وظائف وهمية وعوائد محدودة

لا ينكر غاران أن الذكاء الاصطناعي قد يجد مكاناً في بعض المهام البسيطة أو ما يسميه «الوظائف الوهمية» التي تفتقر إلى التدقيق، لكنه يعتبر أن استبدال هذه المهام لا يشكل قيمة اقتصادية حقيقية.

بينما تتسابق الشركات والمستثمرون لضخ المليارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي، يتزايد الجدل بشأن ما إذا كان العالم يعيش على أعتاب ثورة اقتصادية أم داخل فقاعة مالية قابلة للانفجار.

فخلال الأشهر الماضية، ارتفعت القيمة السوقية لعشر شركات ناشئة في قطاع الذكاء الاصطناعي بما يقارب تريليون دولار، رغم أنها لم تحقق أرباحاً تذكر.

ورغم أن بعض المحللين يرون في ذلك تكراراً لمشاهد التسعينيات مع طفرة الإنترنت، هناك من يذهب أبعد بكثير في التحذير.

رؤية جولييان غاران.. «أكبر فقاعة في التاريخ»

من أبرز الأصوات الناقدة يأتي جولييان غاران، الباحث والشريك في شركة ماكرو ستراتجي بارتشرشيب البريطانية، الذي وصف الوضع الحالي بأنه «أكبر وأخطر فقاعة شهدها العالم على الإطلاق».

في تقريره الأخير، اعتبر أن هناك سوء تخصيص لرأس المال في الولايات المتحدة جعل حجم فقاعة الذكاء الاصطناعي أكبر 17 مرة من فقاعة الدوت كوم، وأربع مرات من فقاعة العقارات عام 2008.

قيود تقنية ونماذج محدودة

يؤكد غاران أن السبب لا يقتصر على الأرقام المالية، بل يمتد إلى طبيعة التقنية نفسها.

فهو يرى أن النماذج اللغوية الكبيرة (LLMs) التي تقوم عليها تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحديثة غير قابلة للتحويل إلى منتجات تجارية مربحة، وذلك لثلاثة أسباب: بنيتها الأساسية قائمة على حساب احتمالية تتابع الكلمات، وهو ما يحد من

عطائورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624 

 @aleqtisadyahkw

 @aleqtisadyahkw

تابعونا:

إعفاءات ضريبية لمصانع إنتاج السيارات .. ورسوم 25 % على الاستيراد

من المصنعين تخفيفاً مالياً عن الرسوم المفروضة على قطع الغيار المستوردة سابقاً من إدارة ترامب.

خصم 3.75 % من سعر البيع

وقالت وزارة التجارة الأميركية في يونيو حزيران إن خطتها تقضي بتطبيق خصم تعويضي بنسبة 3.75 % من سعر البيع المقترح للسيارات المٌجمعة محلياً حتى أبريل نيسان 2026، على أن تنخفض النسبة إلى 2.5 % في العام التالي، بهدف تعويض تأثير الرسوم على قطع السيارات المستوردة.

أما القرار المعدل الجديد فيُمدد الإعفاء إلى خمس سنوات، مع الإبقاء على نسبة 3.75 % وتوسيع نطاقه ليشمل مزيداً من القطع، ما يجعله أكثر فائدة للمصنعين، وفقاً لما قاله السيناتور الجمهوري بيرني مورينو.

خفض تكلفة قطع السيارات المنتجة محلياً

وقال الرئيس التنفيذي لشركة فورد جيم فارلي إن هذا القرار سيساعد في خفض تكلفة قطع السيارات المنتجة محلياً، وإن الرسوم الجديدة على الشاحنات الكبيرة ستسهم في تحقيق تكافؤ أكبر في المنافسة مع الواردات.



التابعتين لشركة باكار، وكذلك فرايتلاينر التابعة لـدايملر تراك.

وفي المقابل، حذرت غرفة التجارة الأميركية من فرض الرسوم الجديدة، لافتة إلى أن أبرز خمس دول مصدرة للشاحنات إلى أميركا هي المكسيك وكندا واليابان وألمانيا وفنلندا، وجميعها دول حليفة أو شريكة للولايات المتحدة ولا تشكل تهديداً لأمنها القومي.

ويمنح القرار شركات جنرال موتورز وفورد وتويوتا وستيلانتيس وهوندا وتسلا وغيرها

وتشمل الرسوم الجديدة جميع الشاحنات من الفئة الثالثة إلى الثامنة، بما في ذلك شاحنات البيك أب الكبيرة، وشاحنات النقل والتحميل والجرارات الخاصة بالمقطورات الثقيلة.

حماية المصنعين الأميركيين

وأوضح ترامب الشهر الماضي أن الهدف من هذه الخطوة هو حماية المصنعين الأميركيين من «المنافسة الخارجية غير العادلة»، مشيراً إلى أن القرار سيعود بالنفع على شركات مثل بيتر بيلت وكينورث

وافق الرئيس الأميركي دونالد ترامب على توسيع الإعفاءات الضريبية لإنتاج السيارات والمحركات داخل الولايات المتحدة، وفرض رسوماً جمركية جديدة بنسبة 25 % على الشاحنات وقطع الغيار المستوردة متوسطة وثقيلة الوزن، بدءاً من الأول من نوفمبر.

وقال ترامب إن هذه الرسوم، التي فُرضت لدواعٍ تتعلق بالأمن القومي، تهدف إلى نقل مزيد من إنتاج السيارات إلى داخل الولايات المتحدة، لكنها قد توجه ضربة كبيرة للمكسيك، أكبر مُصدّر لتلك الفئة من الشاحنات إلى السوق الأميركية. كما قرر الرئيس فرض رسوم بنسبة 10 % على الحافلات المستوردة.

منح شركات تصنيع السيارات الأميركية اثتمناً ضريبياً

وينصّ أمر ترامب التنفيذي على منح شركات تصنيع السيارات الأميركية اثتمناً ضريبياً يعادل 3.75 % من سعر البيع المقترح للسيارات المٌجمعة داخل الولايات المتحدة حتى عام 2030، تعويضاً عن الرسوم المفروضة على قطع الغيار المستوردة، إضافة إلى تمديد الائتمان نفسه لإنتاج المحركات والشاحنات الأميركية المتوسطة والثقيلة.





اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

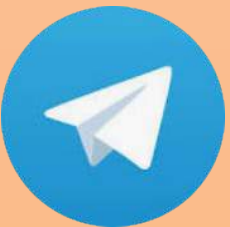
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com

